الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم التسجيل

ط1: 2318034083194

ط2: 23064100819

ميدان: علوم إنسانية

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

حرب الخليج الثانية الظروف والتداعيات

1990-1991م

إعداد الطالبتين:

- بن طرشة صليحة
- لعججات لمياء

إشراف الأستاذ:

د. تاحي اسماعيل

لجنة المناقشة

أ. د. عبد المالك بوقزولة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
أ. د. إسماعيل تاحي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. د. نبيل بومولة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1444-1445هـ/ 2023-2024م

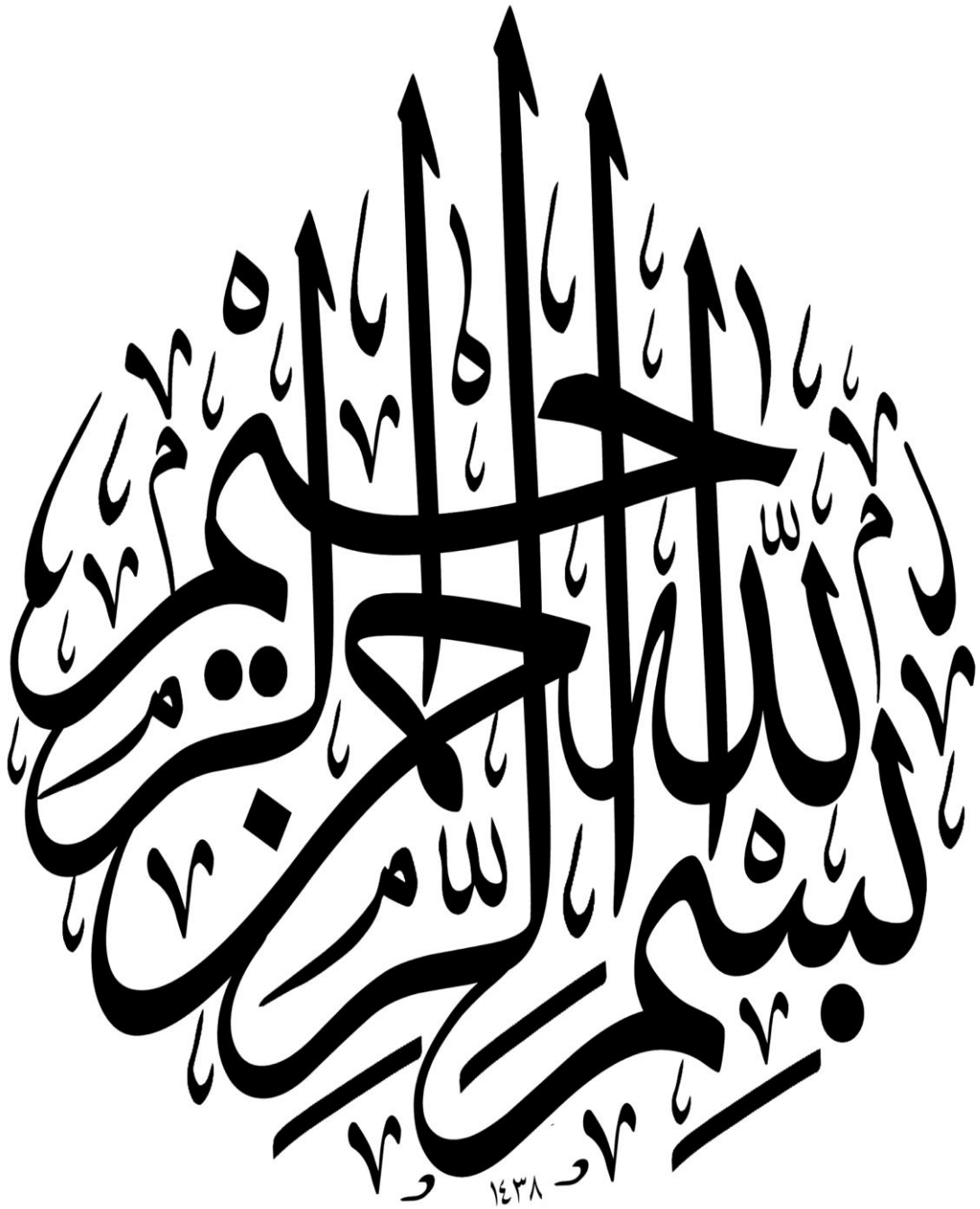
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾

الطلاق/ الآية 02

اهداء

احمد الله عزوجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث الى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله الى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، الى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى ابي الغالي على قلبي حفظه الله ورعاه .

الى التي وهبت فيها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي الى ما ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان امي اعز ملاك العين جزاها الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

الى اخوتي وأخواتي وكل الأهل والأقارب....

الى الدكتور تاحي اسماعيل الذي كان لنا رفيقا في مشوار لانجاز هذا العمل والذي قاسمنا جميع لحظاتها خطوة بخطوة رعاه الله ووفقه.

الى كل من كان لهم أثر في حياتي ولم تسعهم ورقتي أهديكم ثمرة جهدي

بن طرشة صليحة

اهداء

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾

إلى من أوصاني بهما القرآن الكريم إلى أغلى ما أملك في الدنيا إلى التي حملتني وأرضعتني عذب الحنان إلى من كانت شمعة تنير دربي إلى من كانت تسقيني الدعاء وحتى وصلت إلى أسمى المراتب إلى من سهرت الليالي إلى من سلكت دروب الأمل لتوفر لي درب الأمل وتحملت وخزات أشواك الحزن لأقطف أنا ورود الفرح والياسمين إليك يا أطيب واعز أم في الدنيا أطال الله عمرك.

إلى من ألهمني روح العطاء ووهب عمره فداء لي وأضاء دروبي ويسر لي الطريق وقدم لي الكثير ولم ينتظر مني المقابل ورسم لي معاني النجاح وغرس في حب العمل والمعرفة إلى الرجل الذي اعتز بكنيته إلى من منحني الحرية والثقة وفرصة طلب العلم بدعمه لي بكل ما يملك ولم يبخل عليا بنصائحه القيمة أبي الغالي حفظه الله وأطال عمره.

الى سندي في الحياة أولادي حفظهم الله ورعاهم ...

كما اهدي ثمرة جهدي للدكتور تاحي إسماعيل الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت اليه فأنارها لي وكلما دب الياس في نفسي زرع فيها الامل كما لا ننسى ان اشكر كل الأساتذة الكرام وأخيرا الى من تعرفت عليهم في مشواري الدراسي الجامعي، وكل من لم يذكرهم قلمي ولم ينساهم قلبي وعقلي..

لعججات لمياء

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلي الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أخرجه الترمذي (1955)، وأحمد (11280)

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء

هذا الواجب ووفقنا على انجاز هذا العمل.

نتوجه بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان إلى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " تاحي اسماعيل" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته التي أنارت لنا الطريق لآخر لحظة من انجاز هذا البحث.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

نرجو من المولى أن يجزيهم عنا أحسن جزاء.

قائمة المختصرات:

ص	الصفحة
ط	الطبعة
ج	الجزء
مج	مجلد
د. م. ن	دون مكان نشر
د.ت.ن	دون تاريخ نشر
تح	تحقيق
تر	ترجمة
د.ن	دون دار نشر
ع	العدد
تق	تقديم

مقـدمة

1-**التعريف بالموضوع:** عرفت منطقة الخليج خصوصا والشرق الأوسط عموما الكثير من الأزمات الناجمة عن حيوية المنطقة التي تحتوي على أكثر من ثلثي إحتياط النفط العالمي، ومن جهة أخرى وجود الحليف الأكبر للولايات المتحدة الامريكية والغرب المتمثل في دولة الكيان الإسرائيلي إلاّ أنّ هناك مشاكل أخرى في المنطقة كان لها أيضا الدور في صناعة هذه الأزمات والمتمثلة في مشكلة الحدود مثلما حدث بين إيران والعراق (1980-1988) وما حدث بين العراق والكويت (1990-1991) هذه الاخيرة التي شكلت إحدى أهم الأزمات العالمية السياسية، العسكرية والاقتصادية في ظل ظروف دولية حرجة ميزها نهاية الحرب الباردة وتراجع نفوذ الاتحاد السوفييتي وسقوط المعسكر الشيوعي.

والحق أنّ أزمة العراق الكويت وإن كان لها مبرراتها التاريخية، السياسية والاستراتيجية إلا أنها أدت إلى انعكاسات كان من الصعب التكهن بها، هذه الأزمة التي بدأت مع غزو العراق للكويت في 2أوت 1990م ولم تنته بانتهاء عاصفة الصحراء (16 جانفي 1991م) بمعنى آخر يمكننا القول أن الغزو العراقي للكويت كانت له انعكاسات على الدولتين والمنطقة إلى غاية سنة 2003م، وفي هذا السياق يأتي موضوعنا الموسوم: حرب الخليج الثانية الظروف والتداعيات (1990-1991م).

2-**حدود البحث:**

يندرج موضوعنا في الفترة الزمنية ما بين 1990-1991، يشكل التاريخ الأول غزو العراق للكويت ونقلها من دولة مستقلة إلى مقاطعة عراقية، بينما يشكل تاريخ 1991 عاصفة الصحراء التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الحليفة لإجبار العراق للإنسحاب من الكويت وقبول كل القرارات الأممية، وإذا كانت حدود البحث تبدو فترة قصيرة لا تتعدى السنة وبضعة أشهر إلا أن هذه الفترة قد شهدت أحداث وتطورات كبيرة عاشت المنطقة تحت تأثيرها إلى غاية 2003م.

3-أسباب إختيار الموضوع:

أ- موضوعية:

- أن الموضوع في صلب التخصص (وطن عربي معاصر).
- حاولنا كشف ملابسات هذا الغزو وآثاره المحلية والعالمية.
- تقديم عمل أكاديمي متواضع للمهتمين بالتاريخ السياسي والمؤرخين.
- استعراض مختلف المواقف الدولية من هذا الغزو.

ب- ذاتية:

- رغبتنا في طرق مثل هذه المواضيع.
- أن غزو العراق للكويت وماتلاه من أحدث قد شكل موضوع الساعة حين كنا أطفالا في المدارس حيث رسخت صورة صدام حسين في ذاكرتنا إلى الآن.

4-مناهج البحث:

استخدمنا العديد من المناهج التاريخية هي:

1-المنهج الوصفي استخدمناه في جمع المادة التاريخية وتبويبها وفق ما يخدم فصول المذكرة يضاف إلى ذلك المنهج التحليلي عن طريق إخضاع هذه المعلومات والأفكار للنقد والتفكيك وإعادة البناء، إضافة إلى المنهج المقارن وجاء استخدامه عند التعرف لبعض القضايا التي شكلت محل نقاش وجدال بين الدارسين.

كما استعملنا بالمنهج الإحصائي عند توظيفنا لأرقام وإحصائيات عند الحديث عن الخسائر البشرية والمادية.

5-الاشكالية:

تتمحور إشكالية موضوعنا حول مبررات الغزو العراقي للكويت وانعكاساته وآثاره محليا وعالميا؟ ونخلص بعد هذه المقدمة إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية.

- ماهي ظروف الدولتين قبل الغزو؟ إلى أي مدى ساهمت المواقف الدولية في تأجيج الأوضاع ودفعها نحو الاصطدام؟ هل كانت هذه الأزمة نتاج تصلب موقف بعض الأطراف أم أنها كانت ما يشبه بالحل الوحيد للتخلص من هذه المعضلة؟ ماهي آثار هذا الغزو وانعكاساته على العراق، المنطقة العربية والعالم؟

6-الخطة:

أتاحت المادة العلمية التي تمكنا من الحصول عليها وتبعا لإشكالية موضوعنا تقسيم المذكرة إلى: مقدمة، أربع فصول وخاتمة.

- تناولنا في المقدمة طبيعة الموضوع، حدود البحث، أسباب الاختيار، الاشكالية، أهم المصادر والمراجع وصعوبات البحث.
- بدأنا الموضوع بفصل تمهيدي جاء بعنوان ظروف العراق والكويت قبل الغزو، أما الفصل الأول فكان بعنوان العلاقات العراقية، الكويتية قبل الغزو، واحتوى على ثلاثة عناصر هي العلاقات العراقية - الكويتية خلال العهد الملكي (1922-1958م) ثم العلاقات العراقية-الكويتية بين (1958-1988م) والعنصر الأخير المقدمات السياسية للغزو، أما الفصل الثاني فكان بعنوان أسباب الغزو وسير عمليات الغزو والمواقف الدولية منه، أما الفصل الثالث والأخير جاء بعنوان تداعيات الغزو تكلمنا فيه عن التداعيات المحلية والدولية، وأنهينا الموضوع بخاتمة حاولنا من خلالها رصد النتائج التي توصلنا إليها ولتوضيح الموضوع أرفقناه بمجموعة ملاحق توضيحية يضاف إلى ذلك قائمة الببليوغرافيا وفهرس المواضيع.

7-أهم المصادر والمراجع:

استعنا بمجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

أ- المصادر:

- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر.

- سالينجر بيار وإيريك لوران، حرب الخليج الملف السري.

ب- المراجع:

- **إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي.**

- **محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث.**

8-الصعوبات:

- غزارة المادة العلمية مما يصعب عملية التحكم في المعلومات وتوزيعها على فصول المذكرة.
- موضوع دراستنا تتقاسمه حقول معرفية منها العلوم السياسية، القانون والصحافة التاريخ.
- ضيق الوقت المخصص لإنجاز هذه المذكرة على النحو الأكمل.
- كانت الكثير من المصادر والمراجع قد كتبتها الصحافة الغربية وكتبها الساسة والمؤرخون الغرب وهو ما يحتاج التحكم في اللغة الإنجليزية مما صعب علينا الاستفادة منها يضاف أن الوقت المخصص لإنجازها لم يسعفنا في الترجمة.
- صعوبة الحصول على مصادر ومراجع الموضوع من المكتبات الكويتية عكس ماهو متوفر في العراق.
- كون أن الموضوع حديث نسبيا والموقف مختلفة حوله لذلك لازال إلى الآن يثير النقاش و الجدال حول الكثير من القضايا التي لم تحسم بعد.

الفصل التمهيدي: ظروف العراق والكويت قبيل الغزو

قبيل الدخول في صلب موضوعنا الموسوم بالغزو العراقي للكويت الظروف والتداعيات خليق بنا أن نستعرض في بداية هذا العمل ظروف الدولتين العراق والكويت، وذلك لما له تأثير مباشر على الأوضاع العامة فيما بعد.

1- العراق:

بعدما تخلصت العراق من الإنتداب البريطاني سنة 1930[1] استرجعت سيادتها وتداول على الحكم فيها العديد من الرؤساء منهم من وصل إلى السلطة عن طريق الإنقلاب مثل عبد السلام عارف ومنهم من وصل عن طريق مكانته الريادية في حزب البعث الحاكم[2].

ويعتبر الرئيس أحمد حسن البكر أحد القيادات العراقية التي ارتبط بها تاريخ العراق المعاصر، وهي الفترة التي سبقت فترة حكم صدام حسين الذي اعتلى السلطة في العراق سنة 1979 بعد أن قدّم حسن البكر استقالته للقيادة القطرية لحزب البعث[3].

والحق أن فترة حكم صدام حسين (1979- 2003م) فترة متميزة كان لها تأثير كبير ليس فقط على تاريخ العراق المعاصر بل على تاريخ المنطقة كلها ولا نبالغ إذ قلنا على العالم أيضا فقد عمل صدام منذ البداية على تجميع معظم الصلاحيات في شخصه ومنصبه، فهو من جهة رئيس جمهورية والأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث، ومن جهة أخرى رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات العراقية المسلحة[4].

[1] محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015، ص147.

[2] نفسه، ص ص 304- 316.

[3] محمد حمزة الحلبي، صدام حسين حياته وعصره، ج1، د.ن، د. م.ن، د. ت. ن، ص ص25- 26.

[4] هنري لورانس، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، د.م.ن، د.ت.ن، ص449.

وإذ كان حزب البعث الحاكم هو الجامع المشترك بين العراق وجارتها سورية فإن داخل هذا الحزب قد حدثت القطيعة بين الجارتين لمدة طويلة وهو ما تجسد في إقدام صدام حسين في الأيام الأولى لحكمه على قطع العلاقة الدبلوماسية مع جارته سورية[1].

وبالعودة إلى خطاب صدام في قاعة الخلد، حيث أشار إلى أنّ أفرادا من القيادة القطرية العراقية وبتحريض من حافظ الأسد يحضرون لمؤامرة تطيح برئيس الجمهورية وتنتهي هذه المؤامرة بوحدة العراق مع سورية وبرئاسة حافظ الأسد[2].

وبالرجوع إلى أجواء تلك الفترة فإننا رصدنا الكثير من سوء التفاهم الذي ساد العلاقات بين الدولتين في ظل حملة إعلامية قادتها الدولتان بدأت ببرودة في العلاقات وانتهت ليس فقط بالقطيعة بل بالتهديد باندلاع حرب بين الجارتين.

ودائما بالرجوع إلى خطاب صدام في قاعة الخلد فإن العراق ورئيسها صدام قد شعر بالمرارة، بل وبالعداء من طرف النظام السوري، وهو ما لمسناه من نبرة صدام حسين الذي وصف سورية بالعداء والتهديد لأمن واستقرار العراق، وعلى قدر خطورة هذا العمل فقد جاء رد صدام حسين سريعا وحاسما عندما واجه فيما اعتبره مخطط سورية ضد العراق[3].

وقبل نهاية الخطاب قام الرئيس صدام حسين بالكشف عن أسماء المتورطين من قيادات النخبة الحاكمة في العراق ونقصد بها القيادة القطرية وذلك من خلال ملف أعدته المخابرات العراقية قبل موعد الخطاب، وقد أدت عملية الكشف عن هذا المخطط بتضحية الكثير من رفاق النضال في حزب البعث، وهو ما أوضح لباقي رجال الحكم في العراق للرأي العام

---

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص ص343-344.

[2] صدام حسين في أول مؤتمر مع كوادر حزب البعث في قاعة الخلد 22 جويلية 1979 تم النشر بتاريخ 20 أفريل 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ أفريل/ 2024على الساعة 9:00 متوفر على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=3HIgFfYKS-M

[3] نفسه.

العراقي صرامة القيادة الجديدة في عدم التساهل مع أي عمل من شأنه أن يهدد أمن واستقرار العراق ولو على حساب التضحية برفاق الدرب والنضال[1].

وصفوة القول فإن تاريخ صعود صدام حسين إلى السلطة قد فتح عهدا جديدا للعراق وأيضا علاقات هذه الأخيرة مع سورية، إيران، وكل دول المنطقة.

إن الحديث عن علاقات صدام حسين بجارته الشرقية إيران يقودنا إلى العودة إلى العلاقات بين الدولتين، حيث مع قيام الثورة في العراق ضد النظام الملكي سنة 1958 واعلان النظام الجمهوري في العراق التزمت الأخيرة بعلاقات حسن الجوار مع الأقطار العربية والإسلامية، لكن إيران حاولت انتهاز فرصة التغيير الثوري في العراق وحاجة السلطة الجديدة إلى الإستقرار للحصول على مكاسب في المنطقة[2]، لذلك تقدمت بطلب إلى الحكومة العراقية مضمونة تشكيل لجنة لعقد اتفاقية صيانة الملاحة في شط العرب[3] وتحسينها.

بينما كان رد العراق متأخرا بسبب ظروفه السياسية، تقدمت إيران بمذكرة أخرى إلى العراق مهددة هذه المرة باتخاذ إجراءات لتأمين مصالحها، ومن هنا بدأ التوتر في العلاقات بين الدولتين يظهر جليا في شط العرب.

وفي أعقاب تصريحات الشاه[4] بدأت إيران حملتها الدبلوماسية والعسكرية ضد العراق، بل وحشدت قواتها المسلحة ضد العراق على طول شط العرب، وبالتوازي مع هذه الحملة الشرسة على العراق فإن ردّها كان يميل إلى الحل السلمي وتحسين علاقاتها مع جارتها إيران[5].

---

[1] خطاب صدام في قاعة الخلد، الموقع الالكتروني السابق.

[2] جعفر عباس حميدي، إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، د.ن، د.م.ن، د.ت.ن، ص255.

[3] شط العرب نهر يتكون من اقتران نهري دجلة والفرات في القرنة فيجري باتجاه الجنوب الشرقي ويصب في الخليج العربي، انظر محمد طارق الكاتب، شط العرب وشط البصرة والتاريخ، ط1، د.ن، البصرة، 1971، ص9.

[4] محمد رضا بهلوي شاه (إمبراطور) إيران من الفترة (1941–1979) انظر عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1990، ص580.

[5] طارق الكاتب، المرجع السابق، ص177.

والحق ان ملكية شط العرب لكل دولة مبرراتها وفق ما يلي: العراق يؤكد ملكيته مستندا في ذلك إلى مواد معاهدة 1937[1]، أما إيران فلها رأي آخر فهي ترى حسب المعاهدة السابقة أن لكلا القطرين حقوقا متساوية بالملاحة في شط العرب.

يمكن القول أن معاهدة 1937 لم تنه الخلافات بين الدولتين إذ استمر الصراع إلى غاية وصول حزب البعث إلى السلطة سنة 1968، حيث أعرب عن رغبته في التوصل إلى تسوية سليمة عادلة مع إيران، حيث كثرت الزيارات المتبادلة من الجانبين وسعت العراق على إجراء مفاوضات مع الطرف الإيراني[2].

سرعان ما أخذت إيران في إظهار عدائها للعراق، وهي الدولة التي ساعدها الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لكي تمارس فيما يمكن تسميته بشرطي المنطقة، ومن ناحية أخرى بدأت إيران في محاولة زعزعة النظام العراقي بحملات إعلامية شرسة والتدخل في شؤون العراق[3].

ومن جانب آخر كانت العراق بقيادة حزب البعث تواجه خطر إيران التوسعي ليس في العراق فقط بل في منطقة الخليج التي وصلتها إيران، واستولت على الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى سنة 1971، كما تواجدت إيران عسكريا في عمان لأحكام سطرتها على مضيق هرمز[4].

لقد كان مؤشر العلاقات الإيرانية العراقية خلال تلك الفترة يتصاعد جليا إعلاميا وعسكريا، ووصل الأمر بإيران محاولتها إنهاء حكم حزب البعث الحاكم سنة 1970، وفي خطوة جريئة من شاه إيران الذي عمل على التآمر ضد العراق وإقحامه في حرب داخلية،

---

[1] معاهدة 1937 بين العراق وإيران، من أهم بنودها بقاء شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية والعربية العائدة للفريقين الساميين المتعاقدين انظر محمد طارق الكاتب المرجع السابق، ص165.

[2] جعفر عباس، إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص261.

[3] نفسه، ص263

[4] أحمد محمد كمال، انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.ن، ص26.

امتدت بين سنتي 1974-1975 دفعت العراق جرّاءها 60ألف إصابة بين قتيل وجريح، ونعتقد أن هدف إيران من محاولة خلق حلفاء لها داخل العراق سواء كانوا من الشيعة أو الأكراد، هو زعزعة استقرار العراق وتجزئته وإضعافه وإنهاء دوره القومي[1].

ومع استمرار الخلاف والصراع بين الدولتين تجاوز هذا الصراع حدود منطقة الخليج والشرق الأوسط ليصل مداه إلى الجزائر حيث بادر الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1975 بالإتصال بالعراق وإيران مقترحا التفاوض المباشر، وافقت الدولتان على مبادرة الجزائر، وعلى أساسها تم التفاوض وكلّل بعقد اتفاقية حققت من خلالها إيران مكسبا مباشرا حيث صار وضعها في شط العرب بمثابة الشريك في السيادة على الجزء الكبر منه، وفي مقابل ذلك تخلت عن الأراضي المتجاوز عنها وعن دعم التمرد الإنفصالي للأكراد[2].

وخلاصة القول أن اتفاقية الجزائر جاءت نتائجها لصالح إيران أما العراق فاختار وحدة الوطن واستقراره تماشيا مع ظروفه في تلك الفترة.

في حين انتهت فترة الصراع بين العراق وإيران بتوقيع اتفاقية الجزائر إلاّ أنّ الوضع رجع لعدم الاستقرار بينهما مرة أخرى لكن بطريقة أكثر حدة خاصة مع قيام الثورة بإيران سنة 1979، والتي أسقطت حكم الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإيرانية بزعامة الخميني[3].

خلال تولي الخميني الحكم بادرت العراق إلى إظهار موقفها المرحب بالنظام الجديد وتم إرسال المذكرات والرسائل بين الطرفين تعكس نية البلدين في إقامة علاقات صداقة

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص ص 350-351.

[2] عبد الحليم ابو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، د.ن، د.م.ن، 1993، ص58.

[3] مصطفى احمد الموسوي، المدعو الخميني نسبة إلى مدينة خمين بإيران، فقيه، وعالم دين ومرجع شيعي، أصبح إماما وقائد أعلى في إيران بعد سقوط حكم الشاه سنة 1979 توفي 1989، انظر نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص51.

وتعاون خاصة من الجانب العراقي حيث أبدى صدام حسين استعداده لصفحة جديدة مع إيران ودعم ثورتها متى ثبت حسن نيتها وأهدافها تجاه العراق والدول العربية المجاورة[1].

على النقيض الآخر فإن إيران بقيادة الخميني لم تجنح للسلم مع جارتها العراق بل أصر النظام الجديد على تقديم تصريحات عديدة ومتلاحقة من عدم التزامه باتفاقية1975، كما واصل الإعلام الإيراني ترويج الأخبار الكاذبة ضد العراق، ووصل الأمر به إلى دعم جماعات عراقية، ومحاولة إظهارها بأنها قوى سياسة، وليس جماعات مرتبطة بدولة أجنبية مثل جماعة الدعوة ومنظمة العمل[2].

تواصلت التصريحات الإيرانية المعادية للعراق، مع محاولة الطرف العراقي إيجاد حل دبلوماسي، في حين كانت إيران تحاول تصدير الثورة الخمينية وأفكارها إلى العراق ومنطقة الخليج بأكملها، ويمكن القول أن أفكار الثورة هي مجرد غطاء تحاول من خلاله إيران التوسع في العراق ومنطقة الخليج.

وكما قلنا سابقا فإن وصول الخميني للحكم قد أحدث تغييرات عميقة ليس على مستوى إيران بل تعداه إلى علاقاته مع العراق، حيث بدأ بتصريحات معادية لها واختتمها بجملة من الاعتداءات والتحرشات التي قام بها سلاح الطيران الإيراني على الأجواء العراقية، وقصف منشآتها الاقتصادية وخلال شهر سبتمبر 1980 حشدت إيران قواتها على طول الحدود العراقية معلنة أن حربها على العراق على وشك الاندلاع[3].

من جهة أخرى فالعراق بزعامة صدام حسين أدركت نوايا الخميني جيدا وأن إيران لن تهدأ حتى تقوم بغزو العراق، ولهذا السبب عمل على تهدئة الأوضاع الداخلية من خلال تصفية عدد كبير من رفاقه البعثيين ليتفرد باتخاذ القرارات كما عمل على تهدئة الأقليات وكبح

[1] أحمد محمد كمال، المرجع السابق، ص26

[2] جعفر عباس حميدي، إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص269

[3] نفسه، ص270.

جماحها(الأكراد، الشيعة)، أما على المستوى الخارجي فعمل صدام على توطيد علاقاته مع دول الخليج كضمان مساعدتها ماليا واقتصاديا في حال إعلان الحرب، وسعى أيضا لتوطيد علاقاته مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لم يبق للعراق سوى الدفاع عن أراضيه أمام الحشود الإيرانية على حدوده وعلى إثر ذلك أعلن الرئيس صدام حسين في 17-09-1980 عن إلغاء اتفاقية الجزائر واتهم إيران بأنها لم تحترمها ، وبعد أيام قامت القوات العراقية بهجوم مفاجئ ضد إيران معلنة بداية الحرب[2].

إن نشوب الحرب بين العراق وإيران، ولم يكن مثل السابق بل هي حرب حقيقية شغلت حيزا مدته ثماني سنوات (1980-1988)، وشملت البر والبحر والجو تخللتها معارك طاحنة على جبهات القتال الحدودية وقصف المدن والمنشآت الاقتصادية والنفطية لكلا الطرفين.

توالت المعارك خلال السنوات 1982، 1983، لكن في سنة 1984 تغيرت أوضاع الحرب وبدأت الدولتان في مواجهة ناقلات النفط في الخليج واستمرت إلى غاية 1985، أما سنة 1986 فشهدت هجوم إيران على الفاو عبر شط العرب واستولت عليها[3].

إن التأثير المتراكم لتطورات الحرب أدّى إلى تحولات رئيسية في مجرياتها فبدأ الجانبان بمحاولات جدية لتدمير منشآت النفط كل لدى الطرف الآخر، حيث قام العراق بهجمات متكررة على ناقلات النفط الإيرانية، أما إيران فهاجمت مدينة البصرة، واشتدت الحرب بينهما خلال سنة 1987 وأضحت حربا تعني المنطقة كلها فدخلت السعودية والكويت ،وحتى الغرب بات متخوفا من تهديد مصالحه في المنطقة مما سارع إلى تدويل القضية[4].

---

[1] عبد الحليم أبو غزالة، المصدر السابق، ص ص 59-60.

[2] هنري لورانس، المرجع السابق، ص455.

[3] حيدر جاسم محمد، صدام حسين، د.ن، د.م.ن، د.ت.ن، ص50-52.

[4] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص ص 358-359.

ومع وصول القضية إلى مجلس الأمن الدولي، هذا الأخير أصدر قرارا حمل الرقم 598 دعا فيه إلى وضع نهاية للحرب، كان الرد العراقي إيجابيا بينما إيران تماطلت ثم ما فتئت بقبول القرار سنة 1988[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحرب التي اصطلح على تسميتها بحرب الخليج الأولى توقفت بعد أن تأكد الطرفان أن أحدهما لن ينتصر على الآخر وأن القوى الكبرى لن تسمح لأحد منهما بالانتصار على الآخر.

ومما لا شك فيه أن هذه الحرب كانت تداعياتها كبيرة على العراق وعلى منطقة الخليج، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ما يقارب نصف مليون عراقي بين قتيل وجريح، إضافة إلى الخراب الذي أصاب المدن كالبصرة والمدن الحدودية ، كذلك الخسائر بملايين الدولارات من المعدات وتدمير منشآته العسكرية والمدنية[2].
- ارتفاع ديون العراق إلى مائة مليار دولار وهو رقم كبير جدا فكيف للعراق أن يسدده، حيث يرجع هذا الدين في أغلبه للدول العربية النفطية، وقد أشارت التقارير إلى أن العراق أنفق ما يقارب 102 بليون دولار على شراء وتصنيع آلته الحربية.
- ألحقت الحرب أضرارا بالبنية الاجتماعية العراقية، ولم تتحقق زعامة العراق للأمة العربية حيث التزمت بكل المعاهدات السابقة المعقودة مع إيران بما فيها معاهدة الجزائر.
- حالة عدم الاستقرار في الخليج حيث خلقت الحرب انعكاسات أمنية خطيرة هددت المنطقة وزادت من احتمال التأثير على المصالح العربية والغربية نظرا لقرب العمليات العسكرية من حدود بعض الدول العربية.

---

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص359.

[2] إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، ط1، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، 1996، ص21.

- تزايد التواجد الغربي في منطقة الخليج[1].

- رغم ما عانته العراق من مفاعيل الاستنزاف إلا أنها أنهت الحرب وهي تتمتع بالقوة فآلتها العسكرية تثير الدهشة، فقد امتلكت 500 طائرة و 5500دبابة، 55 فرقة، ومليون مجند مدرب، حيث بدا حجم انتاجها العسكري المتزايد يثير اهتماما عالميا وخليجيا خاصة من جارتها الكويت[2].

2 ـ الكويت:

لقد مر النظام السياسي في الكويت بمراحل مهمة يبدأ منذ دخول الدولة في مفاوضات جدية مع بريطانيا بغية تحقيق استقلالها، وكان مصير هذه المفاوضات اعتراف بريطانيا باستقلال الكويت عام 1961، وفي العام الموالي أعلنت الحكومة الكويتية عن دستور مؤقت يجعل الأمير الشيخ عبد الله الصباح آنذاك رئيسا للدولة، ومع أواخر سنة 1962 أعلن عن دستور جديد وإنشاء مجلس تأسيسي نص على أن الكويت إمارة وراثية لعائلة مبارك الصباح[3].

ويمكن القول أن الكويت عرفت تطورا ملحوظا خلال حكم عائلة الصباح فشهدت تغيرات على معظم المستويات الاقتصادية والسياسية والتعليمية، وحتى في علاقاتها الدولية، فسياسة الكويت الخارجية كانت تميل إلى السلم وتوطيد علاقتها خاصة مع دول الخليج، لكن ظهر للعلن تجدد خلافاتها مع العراق خلال سنوات 1961، 1973[4].

وتجدر الإشارة إلا أن الكويت سارعت إلى تجميد خلافتها مع العراق على إثر اندلاع حرب الخليج الأولى، بل وعملت على دعم العراق ماليا وماديا طول فترة الحرب، ويرجع سبب

---

[1] صالح خلف صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988–2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص26–29.

[2] يبار سالينجر وإيريك لوران، حرب الخليج الملف السري، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1993، ص7.

[3] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج5، ص299–306.

[4] نفسه، ص309–311.

الدعم الكويتي للعراق تخوفها الكبير من تصدير الثورة الإيرانية إليها خاصة وأن عددا معتبرا من مواطنيها يدين بالمذهب الشيعي[1].

لابد من الحديث عن تأثيرات الحرب العراقية الإيرانية على الكويت، فالأخيرة نظرا لطبيعتها المميزة مع العراق تلك الفترة جعل الموقف الإيراني ضد الكويت ومصالحها.

وكما قلنا سابقا فتداعيات الحرب كانت أشد على الكويت، وربما يعود السبب لقرب موقعها من ميادين القتال، وعلاقاتها الجيدة مع العراق فشهدت الكويت هجوما إيرانيا على حدودها سنة 1980، ثم خلال سنوات 1986 و 1987 وتعرضت ناقلاتها النفطية للقصف الصاروخي والألغام البحرية التي تذكر بعض المصادر أن إيران من قامت بزرعها[2].

وأما داخليا فالكويت عانت من سلسلة عدم الاستقرار في أوضاعها، ومن الأمثلة على ذلك محاولة إيران ضرب أمن الكويت مستهدفة منشآتها النفطية والمطارات والمقاهي، بل وصل الأمر إلى مهاجمة سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وتعدى الأمر إلى محاولة اغتيال حاكم البلاد الأمير جابر الأحمد الصباح عن طريق سيارة مفخخة ماي 1985[3].

وتعد سنة 1987 الأشد على الكويت، فقد تعرضت إحدى عشرة ناقلة نفط تابعة لها إلى قصف إيراني، وكان السبب حسب الرأي الإيراني وقوف الكويت مع العراق والسماح لها باستخدام مجالها الجوي لضرب مصالح إيران[4].

وعلى إثر القصف الإيراني سارعت حكومة جابر الأحمد إلى طلب الحماية لناقلاتها وسفنها التجارية فلجأت إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي استجابت للطلب الكويتي، ولابد

---

[1] خالد ممدوح الكردي، قراءة في تاريخ الأزمات السياسية العراقية– الكويتية (1983–1991)، مجلة الحداثة، ع196/195، 2018، ص127.

[2] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، دار الفكر العربي، القاهرة،2001، ص98.

[3] محمد الشبو، العلاقات الكويتية – العراقية بين التعاون والصراع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3،الجزائر ،2021، ص110.

[4] نفسه، ص111.

من التنويه بأن الكويت قدمت تسهيلات كبيرة للقوات الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى قدمت الكويت طلبا إلى الإتحاد السوفييتي تمثل في تأجير ناقلات نفط تحمل العلم السوفييتي، ورغم الدعم الدولي للكويت فإن إيران بقيت مواصلة تهديدها للكويت[1].

ويمكننا القول أنه بانتهاء الحرب العراقية الإيرانية فقدت الكويت الكثير فمصالحها الاقتصادية تضررت وارتفع دعمها المالي للعراق بشكل ملحوظ، ومن جهة أخرى فتحت المجال للدول الكبرى للتواجد بمنطقة الخليج والتدخل بشكل غير مباشر في شؤونها.

[1] عبد القادر حمود القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، 2008، ص ص110-111.

الفصل الأول: العلاقات العراقية الكويتية قبل الغزو

أولا: العلاقات العراقية الكويتية خلال العهد الملكي (1920-1958).

ثانيا: العلاقات العراقية الكويتية بين(1958- 1988).

ثالثا: بوادر الأزمة بين العراق والكويت عام 1989.

ترتبط العراق بجوار جغرافي مع الكويت، مما استلزم أن تكون هناك علاقات مختلفة بين الدولتين سياسية اقتصادية واجتماعية، هذا الالتصاق الجغرافي هو من حدد طبيعة العلاقات بين الجارتين التي تراوحت بين التعاون والشك والنزاع والصراع خلال تاريخ الدولتين الحديث والمعاصر.

أولا: العلاقات العراقية الكويتية خلال العهد الملكي (1920- 1958)

بينما كان يشتد قرع طبول الحرب في أوروبا وقع الإنجليز والعثمانيون سنة 1913 اتفاقية[1] بموجبها تمنح الكويت الحكم الذاتي، حيث اعترفت بريطانيا بإمارة الكويت بحدودها واستقلالها عن الدولة العثمانية[2]، أما العراق فخلال الحرب العالمية الأولى(1914- 1918) قد أصبح خاضعا للنفوذ البريطاني وبهذه فقدت الدولة العثمانية سيادتها على العراق والكويت معا عقب انتهاء الحرب[3].

وخلال سنة 1920 اعترف الانجليز عن عجزهم في ممارسة الحكم المباشر للعراق واعترفوا بحقه في الاستقلال، وبعدها بحثوا عن ملك يحكم العراق فوقع الاختيار على حليفهم الأمير فيصل الأول[4]الذي أسس المملكة العراقية سنة 1921[5] وبقيام العراق الجديد نشأت علاقات تعاون وتنازع بين جيرانه وبالخص الكويت.

عند تولي الملك فيصل حكم العراق لم تكن حدود الدولة واضحة فأرادت بريطانيا تسويتها، وعلى إثر ذلك دعا بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق إلى عقد مؤتمر لتسوية مشكلة الحدود بين العراق والسعودية الكويت، فتم عقد المؤتمر سنة 1922 بميناء العقير بالسعودية وانتهى بالتوقيع على اتفاقية العقير، حيث فقدت الكويت ثلثي

[1] للاستزادة، ينظر الملحق رقم 1، ص 70-73

[2] بيار سالينجر أريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1991، ص8.

[3] جعفر عباس حميدي، إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص ص 10-14.

[4] فيصل الأول (1885- 1933) هو بن الشريف حسن بن علي أمير مكة، بعد سقوط حكمه في دمشق ولاه الإنجليز ملكا على العراق، أقام إصلاحات منها وضع دستور وإنشاء مجلس للأمة، للاستزادة ينظر إلى عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج4.، ص680

[5] محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص9.

أراضيها لصالح السعودية والعراق، وقد استاء حاكم الكويت الشيخ احمد الجابر لفقدانه جزءا كبيرا من أراضيه، وبهذا تعد وثيقة العقير هي الوثيقة الرسمية التي رسمت حدود الكويت مع العراق ونجد وجاءت تأكيدا للاتفاقية الانجليزية العثمانية 1913[1].

في أعقاب استقلال العراق وطلبه الانضمام لعصبة الأمم اشترطت بريطانيا سنة 1932 على العراق ترسيم حدوده مع الكويت ليتمكن من الانضمام إلى عصبة الأمم، وعلى هذا الأساس أرسل رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد[2] رسالة إلى السلطات البريطانية سنة 1932 تتضمن وصفا للحدود البرية بين الدولتين[3].

والجدير بالذكر أن العراق تراجع عن قراره بقبول ترسيم الحدود مع الكويت إذ أعلن الملك غازي[4] بعد اعتلائه العرش سنة 1933رفض الطلب البريطاني في ترسيم الحدود مع الكويت ، وبدأ حملة ضدها وأخذ موضوع تبعية الكويت للعراق بمنتهى الجدية إلى درجة أنه أنشأ إذاعة خاصة في قصر الزهور أذاع منها بيانات تنادي بعودة الكويت إلى الوطن الأم وكان ذلك سنة 1938[5]، ويرى البعض أن محاولات الملك غازي لم تكن لضم الكويت بل دعا إلى اتحاد عراقي كويتي فالعلاقة بين الدولتين إنما هي علاقة شعب واحد وبلد واحد، وأن الكويت جزء حيوي من الجسم العراقي فصله الإنجليز عن باقي الجسد كما فعلو مع معظم الوطن العرب، وحتى إذاعة قصر الزهور التي أنشأها الملك غازي كان يخاطب بها الكويتيين ويدعوهم إلى الانضمام إلى العراق[6].

---

[1] فالح فهد الدوسري، الأزمات الكويتية- العراقية، (1922-1961)، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2013، ص45-57.

[2] نوري السعيد (1888- 1958): سياسي عسكري ولد بغداد، وتخرج من المدرسة الحربية في الأستانة سنة 1906، تولي رئاسة الوزارة العراقية مرات كثيرة في أيام الملك فيصل وابنه غازي، وحفيده فيصل بن غازي، عند قيام الثورة في 1958 اختفى يوما أو يومين ثم خرج في زي امرأة، فعرفه بعض أهل بغداد فقتلوه، للاستزادة ينظر خير الدين الزركلي، الأعلام تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين، ج8، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1998، ص53.

[3] قحطان حسن طاهر، تاريخ النزاع العراقي- الكويتي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، ع18، جامعة بابل، 2014، ص503.

[4] الملك غازي (1912- 1939): ملك العراق، بن الملك فيصل، حكم سنة 1939، كان قليل الخبرة لذلك شهدت فترة حكمه اضطرابات وانتفاضات وانقلابات عسكرية، عرف عن اهتمامه بالقضايا الوطنية والقومية حيث تبنى مهاجمة الاستعمار وخصص إذاعة خاصة من قصره لتذيع البيانات الوطنية ضد الاستعمار الانجليزي والفرنسي، توفي سنة 1939 لاثر حادث سيارة غامض، للاستزادة انظر: مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، مجلد 16، ط2، الرياض،1999، ص184، 185.

[5] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص271.

[6] محمد فاضل الجمالي، المصدر السابق، ص10

وعلى إثر تصريحات الملك غازي لضم الكويت حدث اتصال رسمي عراقي مع الحكومة البريطانية حول المسألة الكويتية بين توفيق السويدري وزير الخارجية العراقية العراقي والسفير البريطاني لدى بغداد، حيث أشار السويدري إلى أن الاتفاق البريطاني العثماني عام 1913 أكد أن الكويت لم تكن في أي وقت دولة مستقلة[1]، وصرح أيضا بأن الحل المناسب من وجهة نظر الحكومة العراقية يمكن في توفير ميناء للعراق على البحر، كما طالب العراق بجزر وربة وبوبيان[2] وخور عبد الله، وعندما أخفق في تلك المطالبات طالب بضم الكويت بدعوى القومية العربية والحق التاريخي للكويت[3].

ويفسر البعض تزايد المطالب العراقية في ذلك الوقت لأسباب عديدة لعل أهمها: تنازل العراق على جانب كبير من سيادته على شط العرب لإيران، كذلك اعتبار الكويت المنفذ الطبيعي له على الخليج، وأيضا بسبب اكتشاف النفط بشكل كبير في منطقة برقان الكويتية، والذي نظر إليه العراق على أنه يمكن أن يخلصه من مشاكله الاقتصادية[4].

انتهت مرحلة العلاقات الكويتية – العراقية نهاية الثلاثينيات بقتل الملك غازي، وراجت الاقوال على أن الملك لقي مصرعه بسبب مشكلة الكويت[5]، أما خلال فترة الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين فكانت العلاقات بين الدولتين تتسم بالهدوء النسبي والاحترام المتبادل[6].

ظلت القضية معلقة في الأجواء حتى سنة 1958، وهي السنة التي قامت فيها الوحدة بين العراق والأردن، ويذكر محمد فاضل الجمالي في مذكراته أنه بعد اتحاد العراق والكويت ارتأى نوري السعيد تقوية الاتحاد بدخول الكويت فيه، وطالب بريطانيا أن تنهي الحماية وتعلن استقلال الكويت، وقال الجمالي: " أنه حضر شخصيا لاجتماع في قصر الرحاب مع

[1] خالد ممدوح الكردي، المرجع السابق، ص120.
[2] ينظر للملحق رقم 02، ص 74.
[3] فالح فهد الدوسري، المرجع السابق، ص104.
[4] نفسه، ص104.
[5] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص271.
[6] خالد ممدوح الكردي، المرجع السابق، ص120.

الملك فيصل الثاني ونوري السعيد وسلوين لويد وزير الخارجية البريطاني، وكان موضوع استقلال الكويت أهم بحث في الاجتماع، وتم اقتراح أن تستقل الكويت ويصبح أميرها ملكا ليشكل الاتحاد من الملوك ثلاثة، وعلى حسب رواية الجمالي فأمير الكويت بعد ما تحدث معه شخصيا رد عليه بأنه لا يستطيع أن يحل ذلك قبل استشارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر"[1].

والحق أن محاولة رئيس الوزارء نوري السعيد لضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي كانت تدفعه عوامل منها إدراكه أهمية الكويت الاقتصادية، كذلك تقديم لأهمية انضمامها خاصة وأن حكامها لا يرتبطون بصلة قربى إلى الأسرة الهاشمية، وقد رفضت الكويت ذلك الأمر، وأعلن الأمير عبد الله السالم الصباح عدم استعداد بلاده للانضمام مؤكدا عدم وجود مكاسب تجنيها الكويت من ذلك[2].

والملاحظ أن محاولة نوري السعيد توقفت بانحلال الاتحاد الهاشمي على اثر إعلان ثورة 14 جويلية 1958 في العراق التي أطاحت بالحكم الملكي الموالي للغرب وقتلت الجماهير الغاضبة الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد[3]، وقد قابلها أمير الكويت عبد الله السالم الصباح بارتياح واضح لأنها أنقذته من تبعية انضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي[4].

يتضح مما سبق أن العلاقات العراقية الكويتية خلال العهد الملكي تحكمت فيه عناصر عديدة منها: مطالبة العراق بأحقيته في جزيرتي وربة وبوبيان، ومطالبات الكويت المتكرر بترسيم الحدود بين البلدين، وكذلك محاولة ضم الكويت خلال عهد الملك غازي ومحاولة رئيس الوزراء نوري السعيد ضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي، ولا ننسى الدور الذي

[1] فاضل الجمالي، المصدر السابق، ص12.
[2] جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، مج 4، ص69.
[3] بيار سالينجر، أريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، المصدر السابق، ص ص10-14.
[4] قحطان حسن طاهر، المرجع السابق، ص504.

لعبته بريطانيا في الكويت باعتبارها الدولة الحامية لها، وذلك خوفا من تأثير ذلك على مصالحها خاصة روافد البترول المكتشفة على الحدود العراقية – الكويتية.

ثانيا: العلاقات العراقية– الكويتية بين (1958–1988)

1/ أزمة 1961: بعد قيام الثورة العراقية التي أطاحت بالملكية وأصبح العراق ذا نظام جمهوري، هذا الأمر أثار الخلافات داخل عائلة الصباح والجدل حول قيمة التحالف مع بريطانيا، وحول المستقبل السياسي للكويت، فمنهم من كان ينادي إلى تامين الاستقلال الفوري والانضمام إلى الجامعة العربية، والبعض ينادي بانضمام الإمارة إلى الجمهورية العربية المتحدة، وفي صباح 19 جوان 1961 تبادل السير وليام لوس المقيم السياسي البريطاني في الخليج وحاكم الكويت مذكرتين اعترفا فيهما رسميا أن اتفاقية 1899[1] لم تعد تتوافق مع سيادة الكويت واستقلالها، ووعدت بريطانيا بحماية الكويت إذا طلبت منها ذلك وبعد يومين تقدمت الكويت بطلب رسمي للانضمام للجامعة العربية، وذكرت صحيفة " نيويورك تايمز" أن جميع البلدان العربية هنأت الكويت على استقلالها الكامل ماعدا العراق[2].

وعلى الرغم من تأييد الدول العربية للخطوة التي خطتها الكويت، إلا أن الموقف تفجر في العراق حيث بدأت بوادر الأزمة في اليوم التالي لنشر أنباء المعاهدة الكويتية البريطانية الجديدة، حينما تلقى حاكم الكويت برقية على الاستقلال كان الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم[3]يعلن في برقيته ترحيبه بإلغاء اتفاقية 1899 المزورة وغير القانونية، والتي قال أنه عقدها قائمقام الكويت الشيخ مبارك دون معرفة السلطات العراقية التي كانت قائمة بصورة شرعية آنذاك[4].

---

[1] اتفاقية تمت بين الانجليز والشيخ مبارك تعهدت فيها بريطانيا بوضع الكويت تحت الحماية البريطانية، انظر: إسماعيل احمد رباعي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م، ص97.

[2] مارثا دوكاس، أزمة الكويت العلاقات الكويتية العراقية 1961- 1963، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص22.

[3] عبد الكريم قاسم سياسي عسكري راقي، قاد ثورة 14 جويلية 1958، انتهت فترة حكمه في 1963 على يد حزب البعث التي انهت النظام الملكي وأعلنت النظام الجمهوري للاستزادة: ينظر إلى عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج4، ص 58-60.

[4] مارثا دوكاس، المرجع السابق، ص23.

لم تلبث أن تفجرت الأزمة بعد عدة أيام، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم في 25 جوان 1961 في مقر وزارة الدفاع العراقية، حيث أعلن عن ضم الكويت للعراق وهدد بقول: " لا شك بأن الكويت جزء من العراق فهذه حقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها فقد كانت الكويت تتبع البصرة منذ زمن طويل، خاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وكانت الدول الكبرى ومنها بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت"[1].

خلال المؤتمر الصحفي ذكر عبد الكريم قاسم بأنه في سبيل إصدار مرسوم جمهوري بقضي بتعيين شيخ الكويت قائم مقام لقضاء الكويت يكون تابعا للواء البصرة وقد اختلفت الآراء حول خطوة عبد الكريم قاسم المفاجئة، فبعض التقارير أشارت إلى الصعوبات الاقتصادية والسياسية داخل العراق دفعت بالرئيس بالمطالبة بالكويت، وهناك من يذكر أن عبد الكريم قاسم كان في اتفاق سري وسابق مع البريطانيين حتى يضطر حاكم الكويت إزاء هذا التهديد أن يطلب من بريطانيا بقاء حمايتها على بلاده[2].

كان لقرار الرئيس العراقي المفاجئ رد فعل سريع في الكويت، حيث اصدر حاكمها بيانا يعتبر الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ومعترف بها دوليا وقد استنجد الكويتيون ببريطانيا التي أرسلت في يوم 1 جويلية 1961 وحدات عسكرية للدفاع عن الإمارة[3]، وجاء الرد العراقي سريعا حيث مد قواته بمنطقة البصرة مهددا بالتدخل العسكري، بينما تأكد حشد العراق لقواته على الحدود ضاعفت الكويت من جهودها للانضمام إلى جامعة الدول العربية لكي تضمن مناقشة قضيتها بطريقة قانونية، وقد قبل الطلب الكويتي بالقبول، وأصبحت الكويت عضوا في جامعة الدول العربية في 20 جويلية 1961[4]، كما أبدت الكثير من الدول

[1] محمد الطاهر بنادي، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية ابان العهد الجمهوري (1958- 1963)، مجلة دفاتر المخبر، مجلد16، العدد 02، بسكرة، الجزائر، 2021، ص325

[2] محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص239.

[3] هنري لورانس، المرجع السابق، ص258.

[4] فالح فهد الدوسري، المرجع السابق، ص ص142-154.

العربية موقفها من الأزمة كمصر الذي صرح رئيسها جمال عبد الناصر بأنه يتعين على مصر أن تحافظ على استقلال الكويت[1].

في مقابل عجز مجلس الأمن عن إصدار أي قرار بالموضوع، كانت جامعة الدول العربية معترفة بكامل حقوق الكويت، وبناءً على ذلك تم إرسال قوات عربية لحماية الكويت لكي لا يكون استقلالها في حماية القوات البريطانية بشرط أن تتعهد بسحب القوات البريطانية التي استدعتها وبالفعل وصلت قوات أمن عربية مصرية بالدرجة الأولى إلى الكويت[2].

ومع ذلك نجح العراق في تعطيل انضمام الكويت إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة، ولم ينفتح الطريق أمام الكويت إلا بعد تجديدها الطلب مرة أخرى، فأقر مجلس الأمن طلبها وأصبحت عضوة في هيئة الأمم المتحدة ماي 1963[3]، يمكن القول أن الادعاءات العراقية على الكويت لم تجد أي مبرر تاريخي أو قانوني، فقد فشل العراق مرة أخرى في هذه الأزمة التي استمرت لما يقارب العامين(1961- 1963) في إقناع المجتمع الدولي بصحة ادعاءاته وبالنتيجة انتهى الأمر بعبد الكريم قاسم إلى العزلة عن بقية العالم العربي ووضعته الأزمة أيضا في مصاعب سياسة مع كثير من الدول الغربية[4].

على كل فإن الأزمة العراقية الكويتية بدأت تخف حدتها تدريجيا خاصة بعد انهيار حكم عبد الكريم قاسم الذي أفسح المجال لإعادة العلاقات بين البلدين، حيث اعترف العراق باستقلال الكويت في 4 أكتوبر 1963 وفي 14 أكتوبر من نفس السنة وقع العراق والكويت بيانا مشتركا حول مشكلة الحدود بينهما، ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية لم تستطع أن تصل إلى حل نهائي لمشكل الحدود[5].

[1] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص272.
[2] نفسه، ص273.
[3] جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، مج 4، ص 85.
[4] فالح فهد الدوسري، المرجع السابق، ص ص 146- 150.
[5] جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، مج4، ص ص87-88.

أزمة عام 1973: لم تلبث ان سارت العلاقات بين العراق والكويت إلى تدهور بعد وصول حزب البعث إلى الحكم في العراق سنة 1968، حيث بدأ يثير المتاعب للكويت متهما إياها باستقبال معارضين عراقيين، وقد ظهر التوتر جوان 1972 بعد تأميم العراق لشركة النفط العراقية الإنجليزية، وكان للتأميم أثر سلبي على إنتاج وتسويق النفط العراقي، حيث طلب العراق قرضا من الكويت لمواجهة أزمته الاقتصادية لكن قوبل بالرفض[1]، وأدى ذلك إلى ظهور أزمة بين البلدين ديسمبر 1972، عندما بدأ العراق يشق طريقا داخل الراضي الكويتية نحو جنوب ميناء أم القصر بحجة حماية الميناء من هجوم إيراني محتمل[2].

وعلى أي حال فقد اتخذ العراق من مشكلات الحدود بينه وبين الكويت وسيلة للضغط عليه، مع مطالبات كويتية بإنهاء تلك المشكلات، وقد زار الوفد الكويتي بغداد برئاسة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صالح أحمد الصباح في 26-02-1973 وبقي حتى 1 مارس 1973، وأثناء المباحثات عرض العراق مشروع اتفاقية للتعاون والصداقة من بين بنودها موافقة الكويت على منح العراق مد أنابيب لتصدير النفط العراقي من حقول البصرة إلى الكويت، وإقامة محطات للضخ والتكرير، فضلا على بناء مستودعات لتخزين المياه والنفط، وأيضا أشار العراق إلى أن جزيرتي وربة وبوبيان هما جزء من العراق[3].

أمام المقترحات العراقية المعروضة أمام الوفد الكويتي الذي كان يدرك أهداف العراق، وهي الوصول إلى المياه العميقة لجزيرة بوبيان، وأنه في حال قبول المقترح العراقي فإنه بمرور الوقت ستصبح جزيرتي وربة وبوبيان عراقيتين، وقد عارض الوفد الكويتي المقترحات العراقية بشدة، ورد الشيخ صالح الحمد أن الكويت لن تتنازل عن مقاطعتها الإقليمية، إلا أنه أبدى تفهمه للأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق، وأكد ان الكويت

[1] جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، مج5، ص 349.
[2] مجموعة من الباحثين، الغزو العراقي للكويت (ندوة تاريخية) (المقدمات الوقائع- وردود الفعال- التراكمات)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص57.
[3] جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، مج5، ص ص 349- 350.

مستعدة للتفاوض مع العراق لتسهيل استخدام تلك الممرات، ولكن ذلك يجب ان يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود[1].

اعتبر العراق موقف الوفد الكويتي رغم المرونة التي أبداها بمثابة رفض لمشروع اتفاقيته المقترحة، مما جعل العراق يقدم على انتهاك فاضح للحدود الكويتية حيث اقتحمت القوات العراقية مخفر الصامتة الحدودي وهي منطقة غنية بالنفط، وذلك في 20 مارس 1973 على الساعة الثالثة و20 دقيقة فجرا، وقد أسفرت الاشتباكات بين الطرفين إلى مقتل جنديان كويتيان وإصابة أربعة بجروح، وفي صباح اليوم نفسه أعلن أمير الكويت جابر الحمد الصباح حالة طوارئ وإغلاق الحدود مع العراق، كما طالب مجلس الأمة الكويتي الحكومة العراقية بسحب قواتها مؤكدا أن الحدود المعترف بها دوليا وهي التي تضمنها المواثيق الموقعة بين الكويت والعراق منذ 1963[2].

أما الجانب العراقي فقد أصدر بيانا قال فيه أن الاعتداء وقع أصلا من قبل القوات الكويتية، عندما كانت القوات العراقية تمارس تدريباتها الاعتيادية داخل الاراضي العراقية ضمنها المنطقة التي وقع فيها الحادث، مما اضطر القوات العراقية الرد على الاعتداء في حين أكدت وزارة الداخلية الكويتية أن الاعتداء وقع على مركز كويتي مقام في الصامتة منذ عشر سنوات[3].

إزاء تصاعد الأزمة وجهت الكويت دعوة للسيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية لبحث ظروف الأزمة بين البلدين، وقد طلب من الجانبين إعادة العلاقات بينهما، وانسحاب قوات الجانبين من المراكز الحدودية، كما ألح على استئناف المفاوضات التي كانت قد بدأت بين الجانبين[4]، وقد وافق العراق على إرسال وفد للكويت لاستكمال بحث رسم

[1] جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، مج5، ص355.

[2] سارة الطاهر، حادثة الاعتداء على مركز الصامتة الحدودي، تم النشر بتاريخ 20/ مارس/ 2024م، تم الإطلاع عليه بتاريخ 22/ مارس/2024. متوفر على الرابط: http : // ALQABOS.COM

[3] ثائر يوسف عيسى، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية والدولية (1930-1991)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2009- 2010، ص160-161.

[4] سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي معضلة السيادة الشرعية، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1993، ص ص102-103.

الحدود النهائية، وتعهد بالانسحاب من الحدود الكويتية، لكن نفذ ذلك بعد حصوله على قرض كويتي كبير[1].

وعلى أي حال جرت محاولات عدة من أجل تسوية نزاع الحدود بين العراق والكويت، أولها عام 1975، وقد اقترح الجانب العراقي لتسوية المشكلة أن تؤجر له الكويت جزيرة بوبيان لمدة 99 عاما، وأن تتنازل الكويت عن سيادتها على جزيرة وربة مقابل ذلك تعترف العراق بالحدود البرية بين الدولتين[2].

3/- العلاقات العراقية الكويتية أثناء حرب الخليج الأولى (1980- 1988):

في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي شهدت منطقة الخليج تحولات كبرى، فقد قامت الثورة الإسلامية في إيران مؤسسة نظاما جديدا عام 1979، وتزامن ذلك مع وصول صدام حسين إلى رئاسة العراق حيث قام بإلغاء اتفاقية الجزائر لعام 1975 بينه و بين إيران مؤكدا على سيادة العراق على شط العرب، وقد قامت القوات العراقية بالهجوم على الاراضي الإيرانية عام 1980 وبهذا اندلعت حرب الخليج التي سيكون تأثيرها بلا شك كبير على العراق ومنطقة الخليج[3].

ومع بدء الحرب العراقية الإيرانية جمد العراق والكويت خلافاتهما السياسية بل ودعمت الكويت العراق ماديا وماليا وإعلاميا طوال فترة الحرب، ويصف بعض الباحثين أن الكويت الأكثر تضررا من الحرب[4]،حيث فتحت موانئها ومطاراتها وجميع أراضيها لخدمة العراق، وربما يكون سبب دعم ووقوف الكويت إلى جانب العراق في حربها ضد إيران إلى

[1] جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، مج5، ص ص 352- 353.
[2] قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص507.
[3] عبد الحليم أبو غزالة، المصدر السابق، ص59- 87.
[4] مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص ص 58-59.

تخوفها من تصدير الثورة الإسلامية إليها خاصة وأنّ عددا معتبرا من مواطنها يدين بالمذهب الشيعي[1]، وربما اتقاء شر صدام حسين الذي دخل حربا لم يشاور فيها أعضاء البرلمان[2].

أمام المتغيرات التي حصلت في منطقة الخليج كان لابد على امارات الخليج أن تتجمع في إطار واحد حيث تأسس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، وذلك للتنسيق بين دوله في مختلف المجالات[3]، وربما هذا التكتل جاء لمجابهة التهديدات العراقية أو الإيرانية.

والجدير بالذكر أن قضية الحدود بين العراق والكويت هدأت طوال فترة الحرب[4]، وقد أعلن الكويت رسميا موقف الحياد من الحرب لكن فعليا ساهم في دعم العراق ماليا حيث قدمت الكويت للعراق حوالي 5 بلايين دولار قرضا يساعد أغراض الحرب، إلى جانب تصدير 125 ألف برميل بترول يوميا[5].

ونتيجة للدعم الكويتي للعراق ساءت علاقته بإيران التي واجهت هجوما على الكويت عام 1980، كما قصفت مدينة الكويت بصاروخين سنة 1986، وأيضا قصف سفن نقل النفط الكويتية خلال حرب الناقلات سنة 1987 ونتيجة لذلك طلبت الكويت الحماية الدولية لناقلاتها من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[6].

لقد دفعت التهديدات الإيرانية بالكويت إلى تعزيز قواتها العسكرية بجزيرة بوبيان، ورفضها لاستخدام العراق لجزيرتي وربة وبوبيان في العمليات العسكرية وذلك لعدم رغبتها في دخول الحرب بشكل مباشر، مما أثار استياء العراق[7].

---

[1] سعاد بردي السعيدي، السياسة الخارجية الكويتية من البقاء السياسي إلى التحرير، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع2، مج: 22، جامعة بور سعيد، أبريل 2021، ص ص 402-441.

[2] محمد الشبو، المرجع السابق، ص108.

[3] نايف علي عبيد، مجلس التعاون الدول الخليج من التعاون إلى التكامل، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، د. ت.ن، ص131.

[4] مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص59.

[5] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص260.

[6] هنري بورانس، المرجع السابق، ص513.

[7] جمال زكرياء قاسم، المرجع السابق، مج5، ص371.

ويمكن القول أنه بانتهاء حرب الخليج عام 1988 يحسب للكويت موقفها التاريخي اتجاه العراق، هذا البلد الذي لم يستجيب لمطلب الكويت في ترسيم الحدود لكن الكويت وقفت إلى جانبه وساندته في حربه ضد إيران.

ثالثا: بوادر الأزمة بين العراق والكويت عام 1989.

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية تقاطرت على العراق وفود دول عربية عديدة تهنئ العراق بالنصر، ولم يظهر الوفد الكويتي، حيث تعددت الآراء في الكويت حول زيارة الأمير إلى العراق، فهناك أفراد من الأسرة الحاكمة من قال أنه يتوجب على العراق أن يبعث بوفد ليقدم شكره للكويت على المساعدات التي قدمتها أثناء الحرب، وتقديره للمخاطر التي تحملها أهل الكويت طوال سنوات الحرب فاجتمعت الآراء إلى أن يقود ولي العهد الشيخ سعد السالم الصباح وفد إلى بغداد قبل ذهاب الأمير[1].

وعلى أي حال فالوفد الكويتي حل بالعراق في 1989.02.6 وكان باستقباله الرئيس العراقي صدام حسين وقد سبقته حملات إعلامية من الطرفين أثارت مشكلة ترسيم الحدود، وتجدر الإشارة إلى أن ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله التقى بصدام حسين وتحدثا عن قضية ترسيم الحدود فأجاب صدام بأن هذا الموضوع عبء إضافي عليه وأشار إلى وزير الخارجية طارق عزيز بأن يحل الموضوع ويشكل لجنة على أعلى مستوى وطلب الرئيس العراقي من ولي العهد الكويتي حاجة بلاده إلى ميناء بحري لجمع قطع الأسطول المتناثر في مصر والأردن، وإيطاليا وغيرها فرد عليه ولي العهد على أن الكويت قادرة على إعطاء تسهيلات للعراق في جزيرتي وربة وبوبيان[2].

[1] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص299

[2] نفسه، ص 300- 302.

ولتعزيز التفاهم بين الدولتين جرى ترتيب لزيارة قام بها أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى العراق 1989، حيث كانت زيارة ودية ومنح وسام الرافدين من طرف الرئيس العراقي نظير الموقف المشرف الذي اتخذته الكويت أثناء الحرب العراقية الإيرانية[1].

والملاحظ بأن التوتر بدأ بين البلدين في القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي المنعقد في عمان في 1990.02.24 حين ألقى الرئيس العراقي صدام حسين خطابا تحدث فيه عن انعكاس انتهاء الحرب الباردة على المنطقة العربية وأشار إلى أن البلد الذي سيكون له النفوذ الأكبر بمنطقة الخليج سوف يحتفظ بقوته كقوة عظمى وقال بأن مصلحة العالم العربي هي جعل العراق يهيمن على منطقة الخليج لا الولايات المتحدة الأمريكية[2].

والحق أن تصريحات صدام حسين أثارت استياء الرئيس المصري حسني مبارك لأن القاهرة تتلقى سنويا مساعدات أمريكية، ولتهدئة الوضع اقترح ملك الأردن حسين بن طلال تنظيم لقاء آخر يجمع بين صدام وحسني مبارك فتم ذلك في 1990.02.24 حيث تحدث الرئيس العراقي وأثار موضوع ديونه الملقاة على المملكة العربية السعودية والكويت والتي قدرت بـ30 بليون دولار مطالبا بإلغائها وإلا فإنه سينتقم كما حدد مطالب أخرى منها حل الخلافات الحدودية بين العراق والكويت، واستئجار جزيرتي وربة وبوبيان مما يسمح للعراق بمنفذ بحري على الخليج، وأدت تلك المطالب غلى فشل الاجتماع[3].

بعد فشل لقاء عمان اقترح الملك حسين على صدام حسين أن يقوم بجولة في الخليج محاولة لعقد اتفاق مع السعودية والكويت لمعالجة الموقف العراقي الاقتصادي ، تمت الرحلة إلى الخليج لكن فشلت حيث أبلغ ملك الأردن الرئيس صدام حسين برفض أمير الكويت المفاوضات المباشرة ما دام العراق لم يعترف باستقلال الكويت رسميا[4].

---

[1] استقبال الرئيس العراقي أمير الكويت وتقليده وسام الرافدين سنة 1989، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 أفريل 2024 على الساعة 08:00نقلا عن الموقع الالكتروني : WWW.ARCWIVESIVAQ.COM

[2] كلمة الرئيس العراقي في افتتاح قمة التعاون العربي في عمان الأردن، تم الاطلاع عليها يوم 20-أفريل-2024 على الساعة 10:30 نقلا عن الموقع الإلكتروني:WWW.moqatel.COM

[3] محمود برهوم، ناقدة على أزمة الخليج- نفايا وحقائق، د.ن، د.م.ن، د.ت. ن، ص ص9-10.

[4] بيار سالينجر، اريك لوران، حرب الخليج الملف السري، المصدر السابق، ص ص 17-18.

على إثر ذلك دعا صدام قيادته العسكرية إلى اجتماع سري في 4 مارس 1990 حيث أمرهم بوضع الخطط لحشد القوات العراقية على الحدود مع الكويت[1]وخلال شهر أفريل 1990 اجتمع الملوك والرؤساء العرب في بغداد حيث تحدث صدام حسين عن الاستخراج المفرط للنفط مما ساهم في انخفاض أسعاره، وأكد حاجة بلاده إلى الأموال لمعالجة الوضع الاقتصادي المتردي كما قال بأنه يتوجب على الكويت والسعودية والإمارات إلغاء ديون العراق[2].

ومع تسارع الأحداث أخذت الأزمة العراقية مسارا جديدا حيث وجه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز مذكرة في 15-07-1990 إلى الامين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي أشار فيها إلى محاولة الكويت والإمارات إنتاج النفط خارج حصتها المقررة في الأوبك مما ساهم في انهيار أسعار النفط وخسارة العراق حوالي 89 مليار دولار كذلك سحب الكويت ما قيمته 2400 مليار دولار من لنفط من حقل الرميلة العراقي[3].

وردت الكويت على المذكرة العراقية بمذكرة أخرى إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تذكر فيها ادعاءات العراق بأن الكويت تسعى غلى إضعافه في الوقت الذي يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق كما جاء في المذكرة أن الكويت سحبت النفط من الجزء الجنوبي بحقل الرميلة مع التأكيد أن هذا الجزء من الحقل الذي يقع في الاراضي الكويتية[4].

توالت مذكرات الاتهام بين العراق والكويت خلال شهر جويلية 1990 ووصلت إلى غاية مبنى الأمم المتحدة ولاحتواء الأزمة عربيا بادرت مصر والسعودية بذلك حيث عقد الرئيس المصري اجتماعا مع صدام حسين في 25-07-1990 وأكد الرئيس العراقي بعدم

[1] جلال عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 1990، ص11.
[2] محمود برهوم، المرجع السابق، ص 13-15.
[3] فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج اليوميات – الوثائق- الحقائق، ج2،ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ومركز فؤاد مطر للإعلام والتوثيق، لندن، 1994 ، ص11-15.
[4] نفسه، ص16-18.

نية بلاده استخدام القوة مع الكويت، وزار بعدها الرئيس المصري الكويت وطمأن الحكومة الكويتية بصدق نوايا العراق ودعا العراقيين إلى حضور اجتماع جدة[1].

يذكر أنه عقد اجتماع بجدة بالسعودية في 31-07-1990 وحضر الوفد العراقي برئاسة عزت ابراهيم الدوسري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، فيما ترأس الوفد الكويتي ولي العهد سعد العبد الله الصباح[2]وقد استعرض العراق مطالبه ومنها: إلغاء المديونية العراقية كاملة، وتقديم دعم مالي جديد والتنازل عن حقل الرملية النفطي للعراق ودفع حقوق العراق المرتبة عن استغلال الكويت نفط حقل الرميلة مدة 10 سنوات[3].

انتهى اجتماع جدة بتجديد لقاء آخر ببغداد، ويذكر أن اجتماع جدة كان بلا بيان مشترك مما يفسر فشل الاجتماع[4].

وخلاصة القول أن مؤتمر جدة بسبب الرفض الكويتي تقديم المساعدة المالية للعراق، كانت مشاركة هذا الرفض توضحها برقية الأمير جابر الصباح إلى وزيره سعد الصباح بأن يحضر الاجتماع اسميا فقط، أما العراق فلم يكن جديا في المباحثات في وقت كان فيه قبل عقد المؤتمر يحشد بقواته على حدود الكويت انتظارا ساعة الصفر المرتقبة لينفذ اجتياحه للكويت[5].

[1] محمد برهوم، المرجع السابق، ص ص 19-20.
[2] إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص49.
[3] بيار سالينجر، إريك لوران، المفكرة الخفية لحرب الخليج، المصدر السابق، ص42.
[4] جلال عبد الفتاح، المرجع السابق، ص13.
[5] إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص75.

الفصل الثاني: الغزو العراقي للكويت

أولا: أسباب الغزو العراقي للكويت

ثانيا: سير العمليات.

ثالثا: المواقف الدولية.

أولا: أسباب الغزو العراقي

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى العلاقات العراقية ـ الكويتية قبل الغزو نعرج في هذا الفصل إلى الأسباب المختلفة لغزو العراق للكويت وهو ما نستعرضه في هذا الفصل الذي تحت عنوان أسباب الغزو العراقي للكويت.

ورغم تعدد الأسباب التي أدت إلى الغزو منها التاريخية، الاستراتيجية، والاجتماعية، السياسية، الاقتصادية وحتى الدوافع الذاتية من طرف صدام حسين وقادة القيادة القطرية إلا أننا حاولنا أن نفصل كل هذه الاسباب في عنصرين هما:

1- الأسباب الاقتصادية:

في مستهل عام 1990 كان هنالك تقرير سري حول الأوضاع الاقتصادية في العراق ووضعه المصرفي جاء فيه [1]« إن صورة السبعينيات البراقة تلاشت وحل محلها وضع اقتصادي مظلم وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد، وضياع الأمل بالنسبة للأجيال القادمة ترى هل هناك ما يمكن عمله لتغيير هذا الواقع المؤلم؟.... إنه في ظل الحكومة الحاضرة لا بد أن سير الوضع من سيء إلى أسوأ» ويعتبر هذا التقرير أفضل تعبير عن الحالة الإقتصادية في أعقاب الحرب العراقية الايرانية التي انتهت عام 1988.[2]

فقد بلغت الخسائر ما يقارب 110 مليار دولار وذلك بالنسبة للعراق وحده[3]، مما جعله مدانا بحوالي 100 مليار دولار، معظمها للدول العربية البترولية وكذلك انخفاض قيمة الدينار العراقي هذا بالاضافة إلى ما يقارب 40 مليار دولار قروض أخرى.[4]

وبهذا فقد خرج العراق من حرب الخليج الأولى منهك القوى في كل المجالات، خاصة في المجال الاقتصادي حيث كان على حافة انهيار إقتصادي تام بسبب تآكل القاعدة

---

[1] بيار سالينجر وإيريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، المصدر السابق، ص17.

[2] تركي الحمد، الغزو والأسباب الموضوعية والمبررات الايديولوجية، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص99.

[3] غازي القصيبي، أزمة الخليج محاولة للفهم، دار الساقي، لندن، 1991، ص21.

[4] أحمد محمد كمال، المرجع نفسه، ص40.

الإقتصادية نتيجة الإنفاق على التسلح، حيث جعلته حرب إيران قويا عسكريا ومنهارا إقتصاديا.[1]

فبعد قيام الحرب كان لدى العراق من المدخرات ما يقارب38 مليون دولارا، وعندما انتهت الحرب تبخرت هذه المدخرات ليدخل العراق في دائرة المديونية، التي قد لا يخرج منها أبدا، فقد أصبح العراق مدينا بما يقارب 100 بليون دولارا، أما الخسائر المادية فقدرت بحوالي 300 بليون دولارا للعراق وحده، بسبب أنه وجهها للإنفاق العسكري على حساب التزامات المعشية والحياة المدنية في العراق.[2]

والجدير بالذكر أن العراق كان قد علق أمالا على العائدات النفطية، لمحاولة بناء اقتصاده من جديد، كان السعر في ذلك الوقت ما يقارب 18 دولارا فقط للبرميل الواحد وفي نفس العام اتفقت دول الأوبك (opec) إلى رفع السعر إلى ما يقارب 21 دولارا للبرميل وتحديد حصص لكل دولة، لكن دولة الكويت والامارات لم تلتزم بحصص الأوبك هذا ما أدى إلى هبوط سعر البرميل الواحد إلى 15 دولارا وأحيانا إلى 11 دولارا حيث كان الجزء الاكبر لزيادة الانتاج الكويتي من حقل الرميلة[3] الواقع على الحدود العراقية - الكويتية المتنازع عليها.[4]

ففي المذكرة التي بعث بها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز إلى الجامعة العربية اتهم فيها الكويت والامارات بإغراق السوق النفطية بمزيد من الانتاج خارج حصصها[5] فقد تحدث صدام حسين عن الخسائر من خلال إغراق السوق بالنفط خلال الجلسة المغلقة للقمة العربية 30 ماي 1990م ودعا إلى الإلتزام بمقررات أوبك في انتاج النفط.[6]

---

[1] بيار سالينجر وأوريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، المصدر السابق، ص99.

[2] تركي الحمد، المرجع السابق، ص99.

[3] الرميلة: هي منطقة حدودية بين العراق والكويت وهي منطقة غنية بالنفط متنازع عليها بين الدولتين منذ الاحتلال البريطاني، المهني أحمد محمد، الاطلس العراقي، ط9، دار الأطلس العراقي، 1994، ص381.

[4] تركي الحمد، المرجع السابق، ص99.

[5] مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو العراقي للكويت، مجلة السياسية الدولية، العدد 102، القاهرة، 1990، ص12.

[6] فؤاد مطر، المرجع السابق، ص 17-20.

فزيادة الانتاج أدت إلى انهيار حاد في الأسعار، هذا ما أثار حفيظة العراق المنهار اقتصاديا الذي كان يطمح إلى الخروج من هذه الازمة بارتفاع أسعار البترول لمدة طويلة حيث اعتبرها العراق بمثابة مؤامرة لإضعافه ونظرا لهذه الأزمة لجأ العراق إلى دول المجلس التعاون الخليجي (السعودية والكويت خاصة) بتقديم مساعدات بقيمة 30 مليار دولارا وفي المقابل راحت هذه الدول تطالبه بديونها البالغة ب 30 مليار دولارا وعندها بدأت الكويت تطالب العراق بإنهاء ترسيم الحدود بين البلدين كمقدمة لدرس موضوع الديون لكن العراق رفض مطالب الكويتية فكان الغزو في أوت 1990.[1]

2- الأسباب السياسية:

لقد كان للوضع الاقتصادي المتأزم في العراق التأثير في القرارات السياسية تجاه الكويت، حيث كان الوضع المتدهور لاقتصاد العراق الدور الكبير في تحريك الأحداث وخروج العراق من أزمته الاقتصادية[2]، حيث جاءت تطلعات العراق الإقليمية بعد الحرب العراقية الإيرانية إلى أداء دور إقليمي في المنطقة خاصة بعد الانهيار الإيراني في أعقاب هذه الحرب.[3]

والجدير بالذكر أن العالم كله كان يمر بمرحلة انتقالية تمثلت في انهيار الاتحاد السوفييتي، وبداية انسحابه من الساحة الدولية وظهور القطبية الأحادية الولايات المتحدة الامريكية باتخاذ القرار العالمي والهيمنة عليه بصفة عامة، بمعنى أن العالم كان يمر في فترة انتقالية مع ما يصاحب الانتقال من نظام سابق إلى نظام لاحق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كانت القوة العالمية الوحيدة أي الولايات المتحدة الامريكية مركزة كل جهودها على ما يجري في شرق أوروبا تاركة باقي العالم وخاصة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.[4]

[1] فتوح الخترس وآخرون، الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها منذ منتصف القرن 19 إلى مطلع القرن 20مم، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص71.

[2] تركي الحمد، المرجع السابق، ص102.

[3] مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص103.

[4] تركي الحمد، المرجع السابق، ص102.

وبعد تهدئة الأمور في أعقاب انتهاء الحرب العراقية الايرانية وتطبيع العلاقات العراقية والنظر إلى العراق في أعقاب الحرب على أنه قوة إقليمية يمكن التعامل معها [1]وهذا ما يدل على اللقاءات الثنائية بين البلدين[2] منها المقابلة الشهيرة بين صدام حسين والسفيرة الامريكية في بغداد إيريل غلاسبي في 25 جويلية 1990 حيث دار الحوار بينهما لمحاولة التعاون بين البلدين الدبلوماسية والاقتصادية.[3]

كما أن اتهام العراق للكويت باستغلالها لحقل الرميلة المشترك بينهما، جاء الدور بعد ذلك على جزيرتي وربة وبوبيان حينما طالب الرئيس صدام حسين بهما، من خلال زيارته لدول الخليج وقد عبر عن ذلك المسؤول الكويتي في عمان (الأردن) بقوله[4] " أن صدام لا يريد الجزيرتين وحدهما بل يريد الكويت كلها."

وفي 17 جويلية انعقد مؤتمر الأوبك بالرياض وطالب العراق كل من الكويت والامارات بعدم التلاعب والتآمر بحصص الانتاج ومن هنا تفاقمت الأزمة لتشمل كل دول الخليج العربي مع العراق وقد قال صدام الحسين عن حربه مع إيران [5]" يعود الفضل إلى أسلحتنا الجديدة في أن الامبراليين[6] لن يستطيعوا بعد اليوم شن هجوم عسكري علينا ولهذا إختاروا شن حرب عصابات إقتصادية بمساعدة عملائهم من زعماء دول الخليج فسياسته التي ترمي على الابقاء على أسعار النفط منخفض خنجر مسموم وعزوز في ظهر العراق".

---

[1] مجموعة من الباحثين، المرجع سابق، ص103.

[2] تركي الحمد، المرجع السابق، ص103.

[3] نفسه ص103.

[4] بيار سالينجر وإيريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، المصدر السابق، ص19.

[5] مجموعة الباحثين، المرجع السابق، ص106.

[6] الامبريالية وتعني الحكم والسيطرة على أقاليم كبيرة تعريفها بسعي دولة لتوسيع سلطتها وتأثيرها عبر الاستعمار استخدام القوة العسكرية ووسائل أخرى لعبت الامبريالية دورا كبيرا في تشكيل العالم المعاصر وسمحت بسرعة انتشار الافكار والتقنيات وساهمت في تشكيل عالم أكثر عولمة ويقصد بها الرئيس صدام حسين في خطابه دولةّ إيران، ينظر: الهادي التيمومي، مفهوم الامبريالية من عصر الاستعمار العسكري إلى العولمة، ط1، دار محمد على الحامي، بيروت، 2004، ص239.

وذكر لأول مرة التهديد بالدخول العسكري فقال:[1] " إذا عجزت الكلمات عن حمايتنا فلن يكون هناك خيار سوى إعادة الأمور إلى نصابها واستعادة حقوقنا".

والجدير بالذكر أن هشاشة النظام الاقليمي العربي وعدم قدرته على حل الخلافات العربية في إطار ميثاق الجامعة العربية، سمح بقيام تحالفات داخله ومارس ذلك صدام حسين نفسه حيث أنشأ مجلس التعاون العربي الذي اعتقد أنه من خلاله قد كسب ود اليمن والسودان وحتى ولاء أكبر دولة عربية وهي مصر، وتفاقمت الإنقسمات العربية وظهر جليا عدم قدرة الجامعة العربية على حلها فهشاشة هذا النظام وزعامة صدام حسين كان جزءا من القرار العراقي باجتياح الكويت.

والحق أن بروز العراق كقوة إقليمية تهدد بالاستيلاء على كامل الخليج العربي وبروزه كقوة في المنطقة بعد خروج إيران من المعادلة الإقليمية إضافة إلى هشاشة مجلس التعاون الخليجي الذي بين دوله العديد من الخلافات أعطى للرئيس صدام حسين الانطباع بأنه قادر على تفكيك هذا المجلس بطريقة أو بأخرى.[2]

ويصادف ذلك الصراع الذي كان دائرا بين الحكومة الكويتية والمعارضة حول مجلس الأمة والمجلس الوطني حيث استغل العراق لهيب الجبهة الكويتية وقام بالتدخل واعتقد أن هذه المعارضة سوف تستقبل قوات التحرير العراقية[3]، ويعتقد أن صدام حسين لم يوفق في ترجمة الواقع الكويتي لصالحه ومنه فإن الظروف الدولية والاقليمية وحتى ظروف الكويت الداخلية لم تكن في صالح الغزو.

أما من الناحية الإقليمية فيمكن إبراز عاملين هما:

- بروز نجم صدام حسين كزعيم عربي في أعقاب الحرب العراقية الايرانية وخروجه منتصرا من الحرب أبرزته أجهزة الإعلام العربية.

[1] بيار سالينجر، المفكرة المخفية لحرب الخليج، المصدر السابق، ص50.

[2] تركي الحمد، المرجع سابق، ص104.

[3] نفسه، ص104.

- قيام التحالفات داخل النظام العربي الهش وهو مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي وظهر جليا عدم قدرة الجامعة العربية على حلها[1].

وصفوة القول فإن الظروف السياسية خصوصا الدولية منها تراجع نفوذ الاتحاد السوفييتي وسقوط الأنظمة الشيوعية، لم يكن في صالح العراق الذي أراد زعيمه صدام حسين القفز على هذه الظروف وتسخيرها لخدمة أغراضه التوسعية على حساب دولة الكويت دون أن لا ننسى توظيف العوامل التاريخية لصالح العراق.

ثانيا: سير العمليات

على إثر فشل كل المحاولات الدبلوماسية لحل النزاع بين العراق والكويت ففي 2أوت 1990 قامت القوات العراقية باجتياح الأراضي الكويتية ففي سابقة خطيرة للدول العربية مما جعل العراق وصدام تحديدا في مواجهة قرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية وبالعودة إلى القراءة المتأنية لتلك الفترة نلاحظ أن هناك نية مسبقة من طرف العراق ليس فقط في الغزو ذاته بل في عدم الانصياع للنداءات الدولية والعربية تحديدا من الكثير من الشخصيات والرؤساء بمعنى آخر أن هذه القراءة قد تصل بنا إلى إمكانية تفادي تبعات هذا الغزو لو استمع العراق لهذه النداءات والأدل على ذلك ما قامت به القوات العراقية على الأراضي الكويتية عبر أربع محاور رئيسة هي أم قصر والعبدلي والرميلة والأبراق[2]وذلك بواسطة سبع فرق عسكرية من قوات الحرس الجمهوري التي تعد أفضل القوات تسليحا وتدريبا ضمن القوات المسلحة.[3]

وتمثلت هذه الفرق في فرقة حمورابي ونبوخذ نصر والفاو و المدينة المنورة، عدنان وتوكلنا على الله.[4]

---

[1] تركي الحمد، المرجع سابق، ص105.

[2] الابراق: هو تل صخري في أسفله رمال يختلف لون التل على لون الرمل الذي أسفله ولذا سمي بهذا الاسم وفي الكويت عديد من الارقة ينظر يعقوب يوسف الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2004، ص108.

[3] حسن حمدي، غزو العراق للكويت الدين والهوية والاخرى، في تحليل الحرب والصراع، مطبعة بلوتو، 1999، ص7.

[4] خالد طعمه، الكامل في تاريخ الكويت، ط1، د.ن، الكويت،2017، ص468.

وقد بدأت عمليات الغزو من داخل الأراضي العراقية بتحركات عسكرية في مدينة البصرة والمنطقة الصحراوية جنوب شرق البلاد.[1]

لتكون العمليات العسكرية الساعة 23:00، حيث اندفع اللواء المدرع التابع للفرقة التاسعة مشاة ميكانيكي مع لواء مدرج من فرقة 23 مدرع كرأس حربة متقدمة للقوات الغازية وذلك على محورين هجوميين :

- أولهما: محور أم قصر[2]، ثم الصبة[3]، ثم الحبر وبوبيان إلى البحرة شمال الكويت.
- والثاني من صفوان العبيدلي إلى[4]الجهرة[5].

وقد اشترك مع كل لواء مدرع فوج استطاع التقدم بالعربات المصفحة (بي، بي، آر، 4D) السوفييتية والعربات (بي، أم، بي، 2) كان ذلك من أجل اختراق الحدود الدولية مع الكويت والوصول إلى منطقة البحرة والجهرة شمال وغرب خليج الكويت.[6]

وقد تم تدعيم هذه الفرق بنظارات ليلية وأجهزة رؤية في الليل وتجهيز القوات الجوية الجنوبية في منطقة الرميلة وطائرات هيليكوبتر تصل إلى قاعدة الرميلة الجوية، كما تم دعم القوات بكميات هائلة من قطاع الغيار والذخيرة والامدادات الغذائية من أجل العمليات الهجومية.[7]

---

[1] محمد السيد السيد سرور، الجذور التاريخية للأزمات الحدودية العراقية– الكويتية، مجلة كلية التربية، العدد 123، جامعة المنصورة، 2023، ص21.

[2] القصر: موضح على الحدود الجغرافية الكويتية في الشمال الغربي للكويت مقابل جزيرة وربة فيه مخفر للشرطة يدعى مخفر أم القصر وهي منطقة واسعة ترى جزء منها داخل العراق والجزء الاكبر في الكويت السكاني، ينظر يعقوب يوسف الغنيم، المرجع السابق، ص108.

[3] الصبة: موقع على خور الصبة الفاصل بين اليابسة وجزيرة بوبيان كان قديما مركز لنقل الرمل إلى مدينة عبدان بإيران يبعد عن العاصمة ب 115 كلم² ليس به مكان لكنه يعد للتوسع السكاني ينظر، المرجع نفسه، ص132.

[4] الجهراء هي نواة محافظة الجهراء اشتهرت بآبارها العذبة وزراعتها للنخيل والخضروات تشمل الجزء الشمال الغربي من الكويت، ينظر المرجع نفسه، ص101.

[5] عبد الفتاح جلال، المرجع سابق، ص23.

[6] نفسه، ص23.

[7] كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت 1990–1991، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية الادب، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006، ص37.

وفي الساعة الواحدة فجرا تم دفع القوة الرئيسة للغزو وتم انزال كتيبة مشاة بحرية على الشاطئ الجنوبي لجزيرة بوبيان وتقدمت الكتيبة بالدبابات والعربات واحتلت الجزيرة.[1]

وصفوة القول لقد استولت القوات العراقية على مبنى المجلس الوطني ووزارة الإعلام الكويتية وانتشرت في شارع الخليج ومنطقة القصور ووجهت نيرانها لقصر رسمان وقصر بيان وقصر الشعب وقاومت قوات الحرس الأميري الكويتية، القوات العراقية، مما دفع بالقوات العراقية للاستعانة بما يزيد عن ثلاثين طائرة هيليكوبتر بقصف القصور الثلاث وبعض الثكنات العسكرية.[2]

وفي الساعة السادسة والنصف صباحا تم إنزال جوي للواء 95 مظلات بطائرات هيليكوبتر بهدف وقف المقاومة المسلحة الكويتية وأسر أعضاء الأسرة الحاكمة لكنها فشلت نتيجة إخلاء القصر قبل وصول القوات العراقية إلى مشارف مدينة الكويت.[3]

وبتاريخ 8أوت 1990 أعلنت الوحدة بين العراق والكويت على أساس الحقائق التاريخية التي تبين أن الكويت جزء من العراق وأهله من العراق وقد قام الاستعمار بتجزئة الوطن العربي لكي يجد لنفسه موطئ قدم في أرض العرب ويستغل ثروتهم وأن هذا الاستعمار أقام كيانا مصطنعا باسم دولة الكويت[4] وقد بادر العراقيون إلى مجموعة من الاجراءات الداخلية لتثبت السيطرة على الكويت.[5]

وقد ناشدت وزارة الدفاع الكويتية القوات العراقية بالتوقف عن هذا العمل العدواني والانسحاب فورا من الأراضي الكويتية كما طالبت بتجميد الأموال الكويتية في الخارج لمنع

[1] محمد السيد السيد سرور، المرجع السابق، ص306.

[2] نفسه، ص306.

[3] جمال كمال، الأخطاء القاتلة شاهد عيان على يوميات حرب الخليج الثانية، ط1، شركة الاعلانات الشرقية، الكويت 1991، ص55.

[4] مصطفى عبد القادر وعبد اللطيف الحديثي، سقوط التجزئة دراسة تاريخية عن عودة فضاء الكويت للعراق، بغدغد،1990، ص22.

[5] مجدي علي عبيد، المرجع السابق، ص20.

العراق من السيطرة عليها وطالب سفير الكويت لدى واشنطن من الحكومة الأمريكية وضع استراتيجية دولية لمواجهة الاحتلال.[1]

لقد انتهى الغزو العراقي للكويت بسرعة كما بدأ ورفض الكل أن يصدق ما جرى فالاجتياح العراقي للكويت كان غير متوقع حتى من العراقيين أنفسهم وترجع قصة إخفاق الدفاع الكويتي لعدم وجود خطط للعمليات الدفاعية وكذا النقص في التوجيهات والتدريب خاصة مما أدى إلى خسائر كبيرة أثناء مقاومة الغزو.[2]

ثالثا: المواقف الدولية

أدى الغزو إلى ردود فعل كبيرة ومتباينة على الصعيد العربي وعلى الصعيد العالمي ولا نبالغ إن قلنا أن الغزو كان أهم حدث سياسي وعسكري في العالم على الأقل في حقبة التعسينات من القرن الماضي وهو ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي مع الاشارة إلى أننا قدمنا رد الفعل البريطاني ليس لتأثيره على الدول الأخرى وإنما من حيث التوقيت.

1-الموقف البريطاني:

الجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية، سارعت للإهتمام بالأزمة بشكل جدي وذلك لحماية مصالحها والتزاماتها في منطقة الخليج بصفة عامة وفي الكويت بصفة خاصة، لذلك كان لها التحرك في المحافظة على سيادة الكويت إستقلالها.[3]

وما ميز الموقف البريطاني هو شدة المطالبة بالحسم العسكري الذي جسدته من خلال توظيف إمكانياتها العسكرية المتواجدة بالمنطقة، فكانت في المرتبة الثانية بعد القوات الأمريكية.[4]

---

[1] محمد السيد السيد سرور، المرجع السابق، ص23.

[2] عبد الفتاح جلال، المرجع السابق، ص23-32.

[3] محمد نايف عوادي العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة (1962-1973)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2001م، ص77.

[4] خلف صالح خلف، المرجع سابق، ص54.

وقد اتسم الموقف البريطاني من أزمة الخليج منذ البداية بالهجوم المتواصل من بريطانيا على الرئيس صدام حسين وتأييدها للخيار العسكري لإخراج العراق من الكويت واعتبار صدام حسين مجرم حرب توجب محاكمته والضغط على العراق بكل الوسائل لعله يجعل الرئيس العراقي يتخلى عن الكويت، إضافة إلى التصريح المعلن من طرف رئيسة الوزراء البريطانية بعد الاجتماع مع الرئيس الأمريكي بوش الذي جاء فيه[1] " إن الغزو العراقي للكويت يتحدى كل المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وإذا تركناه ينجح فإن كل الدول الصغيرة لن تشعر بعده بالامان".

وحرصت بريطانيا على تأكيد تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال لفت أنظار الحلف الاطلسي بأنه الجبهة التي لابد أن تقوم بالهيمنة العسكرية لمعالجة الأزمة من أجل عدم التضحية بعلاقاتها مع أمريكا، فقد تميز موقفها عن سائر الدول الأوروبية بالمطالبة بسياسية أطلسية تقوم على التحالف معها باعتبارها تعبر عن جوهر موقفها السياسي بغض النظر عن موقفها الجغرافي الأوروبي وقد شكل هذا التحالف في إطاره العام تقليدا ثابتا في الموقف البريطاني.[2]

2-موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

لا يمكن فهم ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية، تجاه الغزو العراقي للكويت إلا من خلال فهم طبيعة السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي لأن لها منذ الحرب العالمية الثانية إلى إندلاع الأزمة ثلاث أهداف رئيسة تجاه المنطقة.

أولا: محاربة النفوذ السوفييتي

ثانيا: المحافظة على مصالحها البترولية التي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها وبأسعار مناسبة.

[1] ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص182.

[2] خلف صالح خلف، المرجع سابق، ص55.

ثالثا: حماية الكيان الصهيوني وضمان أمنه بالمنطقة.[1]

ورغم اختلاف وتغير الأساليب وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية من إدارة إلى أخرى إلا أن أهدافها الثلاثة بقيت ثابتة[2] وقد تدرج موقفها من الحصار الاقتصادي إلى المقاطعة التجارية، وهذا كله بعد أن فاجأ العراق العالم كله باجتياحه للكويت، برز اتجاهان رئيسان لمحاولة احتواء الأزمة والتغلب عليها، الأول يدعو إلى التصعيد العسكري المضاد ضد العراق الذي تشارك فيه دول كبرى ودول عربية إسلامية والثاني يدعو إلى الحل السلمي والعمل على بذل الجهد لتفعيل الحل السياسي بدلا من الحل العسكري حفاظا على أمن وسلم الدولتين.[3]

والجدير بالذكر أنه من اللحظات الأولى للغزو العراقي للكويت قام بإصدار قرار خاص بالتصريح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة المسلحة، وقد أصدر خلال تلك الفترة القصيرة 120 قرارا بخصوص هذه الأزمة وهو مالم يحدث إطلاقا في أي أمة أخرى عالجتها الأمم المتحدة من قبل، وأيضا قد انعقد مجلس الأمن في تلك الفترة مرتين على مستوى وزراء الخارجية، كما اتخذ مجلس الأمن ساعات قليلة من الغزو العراقي للكويت القرار 660 الذي أدان الغزو اعتبره انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتهديدا للأمن والسلم الدوليين.[4]

وكذا قرار رقم 663 اعتبارهم ضم الكويت باطلا بموجب القانون الدولي وقرار رقم 674 أكتوبر 1990 الذي نص على إمكانية استخدام القوة العسكرية.[5]

3-موقف الاتحاد السوفييتي:

[1] مجموعة منن الباحثين، المرجع السابق، ص473.
[2] مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص473.
[3] ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 161-162.
[4] مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 454-455.
[5] نفسه، ص456.

لم يكن الاتحاد السوفييتي مهيأ على الاطلاق للتعامل مع أزمة في حجم تلك التي تسبب فيها الغزو العراقي للكويت، بحيث أنه كانت للقيادة السوفييتية هموما كثيرة أكثر من متابعة ما يحدث في الشرق الأوسط، لأنه لم تكن له مصلحة على الإطلاق في إثارة أزمة شكلت له اختبارا على جميع الجبهات لم يكن مستعدا لها ولا كان توقيته ملائما على الإطلاق لكنه اضطر أن يخوضه لأنه لم يكن أمامه خيارا آخر.[1]

لقد كان القرار صعبا للإتحاد السوفييتي لاتخاذ موقف واضح من الغزو العراقي للكويت، فقد كان رافضا له داعما للعراق لمدة طويلة، ورغم علاقة الإتحاد السوفييتي بالعراق إلا أن المصلحة السياسة تغلبت في النهاية وقام الاتحاد السوفييتي بإدانة الإجتياح، وحاول هذا الأخير استغلال هذه الأزمة، فموسكو وواشنطن لهما مصالح مشتركة في الشرق الاوسط ومناطق أخرى من العالم.[2]

لقد كانت نظرة الرئيس السوفييتي غوربا تشوف [3]تدعو لحل المشكلة سلميا وبطرق التفاوض والوساطة ولكن داخل مساحة الإتفاق بينه وبين بوش، وعليه لم يستبعد غوربا تشوف الداعي لتبني نمط التفكير والعمل الذي كان يقوم على استخدام القوة في معالجة المشكلات الدولية لافتقار تلك السياسة للمعاني العقلانية التي نادى بها في سياسة البيريسترويكا[4] التي تتطلب اتباع معايير القواعد الأخلاقية الاجتماعية الانسانية العامة في أسس السياسة الدولية.[5]

---

[1] نفسه، ص486.

[2] ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص174-175.

[3] غوربا تشوف: سياسي روسي قائد في الاتحاد السوفياتي شغل منصب رئيس الدولة من 1988 حتى 1991 ورئيس الحزب الشيوعي السوفياتي بين عامي 1985 حتى 1991 تخرج من شعبة القانون بجامعة الدولة في موسكو عام 1955 ومن معهد سنافربول الزراعي عام 1967 كان يدعو إلى سياسية البيريسترويكا، ينظر، محررو مجلة التايم الامريكية: ميخائيل غوربا تشوف سيرة ذاتية دار طلاس للدراسات والنشر، ط1، دمشق، سوريا،1990، ص29.

[4] البيريسترويكا: حركة سياسية نشأت من عمليات التطور العميقة في المجتمع الاشتراكي وتعني إعادة الهيكلة وهي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلعته رئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غوربا تشوف، ينظر، ميخائيل غروبا تشوف، البيريسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم، ترجمة حمدي عبد الحق، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر1988م، ص13.

[5] خلف صالح خلف، المرجع السابق، ص52-54.

فكان لزاما على غورباتشوف عقد مؤتمر قمة هلسنكي التي توصل فيها إلى حل وسط حول الخيار العسكري في حال فشل الخيارات المتخذة حتى الآن ضد العراق، وعلى صعيد آخر عقد الاجتماع الذي جمع بين الرئيس السوفييتي والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ودعا إلى حل الأزمة وافق الرئيس العراقي صدام حسين على الإنسحاب من الكويت بشرط حماية القوات العراقية أثناء الإنسحاب لكن الولايات المتحدة الامريكية رفضت ذلك بإضافة إلى عقد لقاء آخر جمع كل من السوفييتي برمياكوف مع الرئيس صدام حسين إلا أن المحادثات لم تتوج بالنجاح.[1]

4-الموقف الفرنسي:

يظهر إختلاف رد فعل الفرنسي تجاه الغزو العراقي عن رد الفعل البريطاني اختلاف كبير، فعلى عكس بريطانيا لم يكن لفرنسا نفوذ بالمنطقة على الرغم من أن علاقتها التجارية والمالية كانت جيدة مع دول الخليج.[2]

والجدير بالذكر أن الموقف الفرنسي الذي كان يستبعد الحل العسكري ويطالب بالوقت اللازم، حيث كانت السياسة الفرنسية ضد الغزو العراقي للكويت مع جميع قرارات الامم المتحدة التي صدرت، ولكن سياستها كانت مبنية على استخدام الوسائل السلمية لحل المشاكل دون الوصول إلى الحل العسكري[3]، فاتخذت موقف وسطا من الانتشار العسكري الأمريكي بالمنطقة، تردد بين الموافقة الصريحة والموافقة المشروطة، فقبول التواجد العسكري يعود بالضرر على مضالح فرنسا النفطية والمالية ويمكن الولايات المتحدة الامريكية من التحكم بالآلة الصناعية الفرنسية والتأكد من رغبة فرنسا في عدم الخروج من دائرة الاجتماع الأوروبي المؤيد للإجراءات الأمريكية ضد العراق.[4]

[1] مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص493-494.

[2] نفسه، ص503.

[3] ابراهيم محمد حسن، المرجع سابق، ص183.

[4] توفيق سعد حقي، النظام الدولي الجديد، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص170.

5-الموقف الالماني:

تعد ألمانيا من الدول التي لها مكانة اقتصادية كبرى، وهي من أكثر الدول تضررا من الأزمة بحكم قوتها الاقتصادية والصناعية وارتباطها بنفط الخليج والسوق الخليجية بالأخص علاقاتها التجارية مع العراق، فقد تميز موقفها من خلال تأييدها للإجراءات الأمريكية سياسيا، والمشاركة في دفع كلفة هذه الاجراءات ماليا، وذلك لأن السلوك السياسي لها كان يرتبط بحقائق أساسية للوضع الدولي المعاصر، وأنه من غير المسموح لها لعب أي دور دولي يتناسب وقوتها الاقتصادية.[1]

وما يمكن الوقوف عنده في الموقف الألماني كونه لم يتضمن إجراءات قاطعة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية على الرغم ما تملكه الدولة من إمكانيات تمكنها من القيام بدور بارز في هذا المجال ونظرا للإتفاقيات، المفروضة عليها بعد الحرب العالمية الثانية[2]، فقد كان موقفها ضعيفا رغم ما تملكه من إمكانيات هائلة وكونها أنها لم تنشق عن سياق الموقف الدولي العام وأحكامه و مبادئه.[3]

6-موقف الصين:

قامت الصين بإصدار بيان إدانة العدوان العراقي على الكويت والاعتراض على القرار العراقي بضمه للكويت والموافقة على العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق ووقف بيع السلاح للعراق، عدم الاعتراف بصراحة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعدوان العراقي رغم امتناعها عن التصويت الذي يجيز القوة ضد العراق.[4]

---

[1] خلف صالح خلف، المرجع السابق، ص57.

[2] خلف صالح خلف، المرجع السابق، ص ص 60-61.

[3] نفسه، ص59-60.

[4] حسان نافعة، ردود الفعل الدولية، إزاء الغزو العراقي للكويت، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص315.

وصفوة القول فقد تباينت مواقف وردود فعل الدول الكبرى وتراوحت بين التنديد والتهديد باستخدام القوة خصوصا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حين وجدنا إدانة للعدوان مع الدعوة لحل المشكلة سلميا وهو ما كان عليه موقف الاتحاد السوفياتي والصين.

الفصل الثالث: التداعيات

المحلية والدولية لحرب الخليج

أولا: التداعيات في منطقة الشرق الاوسط.

ثانيا: التداعيات الدولية.

كان لغزو العراق للكويت تداعيات وانعكاسات محلية ودولية واسعة ساهمت في تغيير العلاقات الدولية، ولا نبالغ إن قلنا ساهمت في التغيير الجذري لهذه العلاقات، وبذلك يكون هذا الغزو هو نهاية مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والدخول في مرحلة جديدة لعل أبرزها الأحادية القطبية.

أولا: التداعيات في منطقة الشرق الاوسط

يقصد بها في المنطقة العربية بما فيها الدولتين العراق والكويت ليس معنى ذلك أن انعكاسات وتداعيات الغزو لم يخرج تأثيرها عن الدولتين وإنما الدولتين الأكثر تأثير أو ضررا من جراء الغزو.

1-العراق:

نتيجة لإصرار الرئيس العراقي صدام حسين على موقفه الرافض للإنسحاب من الكويت والتصميم على اعتبارها المحافظة التاسعة عشرة من محافظات العراق[1] تشكل تحالف دولي في منطقة الخليج حيث حشد قواته العسكرية التي تجاوزت 700 ألف جندي على الحدود السعودية الكويتية[2]، وقبل هذا صدر قرار مجلس الأمن رقم 678 في 30 نوفمبر 1990 حدد موعدا لإنسحاب القوات العراقية، وإلا فإن المجلس سوف يستخدم التدابير اللازمة لإجبار العراق على ذلك.[3]

ويعتبر القرار رقم 678 الاخطر في تاريخ الامم المتحدة، حيث ثم استخدام القوة من أجل إخراج القوات العراقية من الكويت، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي من ستنفذ هذه المهمة[4]، وقد شاركت العديد من الدول في هذا التحالف قرابة 28 دولة منها عربية كالسعودية ومصر، وقد بدأت العمليات العسكرية على العراق والتي أطلق عليها عاصفة

[1] ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص243.

[2] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص390.

[3] لمعرفة محتوى القرار ينظر الملحق رقم03، ص75.

[4] محمد تيسير التميمي، حرب الخليج بين الاسباب والنتائج، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،1993، ص23.

الصحراء في 17 جانفي 1991 بقصف المواقع العراقية، حيث كانت البداية بالغارات الجوية وانتهت بالهجوم البري، وأجبرت القوات العراقية على الإنسحاب من الأراضي الكويتية في 1991/02/25.[1]

وفي أعقاب عملية تحرير الكويت خسر العراق معظم قواته العسكرية كما خسر المعركة السياسية وفقد ما يزيد على ثلثي قواته المسلحة، وما بين 80إلى 100 ألف قتيل في صفوف الجيش العراقي ورضخ في النهاية للإرادة الدولية[2]، حيث أصدر مجلس الامن القرارات المتعددة (13 قرارا). وذلك في شكل قرار تلو القرار ضد العراق مما جعل المختصين والمتتبعين لنشاط هذا المجلس يندهشون من الطريقة المتبعة والنتائج المحققة.[3]

وقد ألحقت قوات التحالف خسائر كبيرة للجانب العراقي (4000 دبابة، 7هيليوكوبتر،103 طائرة قتالية، 83 سفينة حربية، 1870 ناقلات الأفراد المدرعة)، مع فقد العراق 139 طائرة ثم تهريبها إلى إيران[4]، وفي هذا الصدد فإن العراق قد كانت علاقاته مع إيران حسنة فقد عاود صدام حسين اتصالاته بإيران في 15 أوت 1990 واقترح التسوية النهائية للمنازعات الترابية على أساس قرار مدنية الجزائر 1975 وعودة الأسرى الفورية، وتلقت طهران عرض السلام هذا على أنه أكبر انتصار في تاريخها، وبالفعل سحبت العراق قواتها من الأراضي التي كانت ما تزال تحتلها وأطلقت سراح الأسرى، وفعلت إيران نفس الشيء.[5]

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص ص 390-340.

[2] ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص250.

[3] غضبان مبروك، المجتمع الدولي، الاصول والتطور والاشخاص، (منظور تحليلي تاريخي واقتصادي وسياسي وقانون)، قسم الاول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص322.

[4] ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص251.

[5] هنري لورانس، المرجع السابق، ص585.

وتؤكد الوقائع أن العراق قد تعرض جرّاء الحرب إلى الدمار الشامل بفعل الضربة العسكرية، وأن الولايات المتحدة الامريكية شنت حربا ضد العراقيين العزل حيث حصدت قوات التحالف أكثر 150 ألف مدني، وأهم حوالي 20 ألف جندي عراقي.[1]

وتشير الكثير من الأبحاث أن الولايات المتحدة الامريكية عمدت ومعها الدول الكبرى إلى إضعاف العراق وتدميره عسكريا من خلال قرار مجلس الامن رقم 687 الصادر بتاريخ 3 أفريل 1991، هذا القرار الذي فرض على العراق عددا من الإلتزامات الدولية في المجال العسكري منها:

أولا: قبول العراق دون أي شروط القيام تحت إشراف دولي بتدمير ما يلي أو إزالته وجعله عديم الضرر:

1-جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية، وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتضيع.

2-جميع القذائف التي يزيد مداها عن 150 كيلومتر والقطع الرئيسية المتصلة بها.

ثانيا: تشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال التفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيمياوية.

ثالثا: موافقة العراق على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية.[2]

والملاحظ أن حرب الخليج الثانية هددت الاستقرار السياسي في العراق بظهور المعارضة في الخارج والداخل شمال وجنوب العراق، حيث انتفض الشيعة في الجنوب، والاكراد في

[1] حيد جاسم محمد، المرجع السابق، ص ص 65-66.

[2] نورمان شوارتزكوف، شوارتزكوف في الخليج (النص الكامل لمذكرات نورمان شوارتزكوف)، تر، حسام الدين كساب متولي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص ص311-312.

الشمال، لكن النظام العراقي نجح في القضاء على الإنتفاضتين، ومنه فإن الأوضاع السياسية والأمنية في العراق قد شهدت انحدارا خطيرا.[1]

كما هو معلوم فإن تداعيات هذه الحرب امتدت إلى الجانب الاقتصادي فمع بداية الغزو العراقي للكويت أصدر مجلس الامن القرار رقم 661 بتاريخ 6 أوت 1990 القاضي بالحصار الاقتصادي للعراق حيث نص القرار على منع جميع الدول من استيراد السلع التي يكون مصدرها العراق أو الكويت، والامتناع عن توفير أي أموال أو موارد اقتصادية أخرى لحكومة العراق، أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية في العراق أو الكويت ويستثنى من ذلك المدفوعات المخصصة للأغراض الطبية أو الانسانية، والمواد الغذائية.[2]

وعند صدور القرار رقم 687 نص على عدم حظر بيع أو توريد السلع الأساسية أو منتجات غير الأدوية والامدادات الصحية والمواد الغذائية اللازمة، ومنه تصبح مقررات حظر استيراد السلع الاساسية التي يكون مصدرها العراق ذات مفعول.[3]

ولا شك أن الغزو قد استنزف الأموال المرصودة للتنمية في العراق نظرا لضخامة الأموال المخصصة للتعبئة العسكرية، ونتيجة توقف انتاج النفط في العراق ترتب عليه فقد العائدات المالية الناتجة عن عمليات التصدير.[4]

كما شكل مجلس الأمن لجنة للتعويضات في شهر ماي 1991 بموجب القرار رقم 692 حيث بلغت قيمة التعويضات التي سوف يدفعها العراق للكويت بسبب الأضرار الناتجة عن الغزو 52.4 مليار دولار وقد بلغت قيمة أكبر مطالبة وافقت عليها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات 14.7 مليار دولار لصالح مؤسسة البترول الكويتية بسبب الأضرار التي لحقت

[1] حيدر جاسم محمد، المرجع السابق، ص67-69.

[2] فؤاد مطر، المرجع السابق، ص ص 50-51.

[3] نورمان شوارتز كوف، المصدر السابق، ص315.

[4] غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت (قراءة موجزة في جوانب اشكالية الازمة)، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 1994، ص92.

بها بعد اضرام القوات العراقية النيران في آبار النفط، وقد سددت جميع التعويضات عام 2022.[1]

أدت قرارات مجلس الأمن إلى انخفاض الناتج المحلي العراقي من حوالي 44 مليار دولار لعام1990 إلى حوالي 11 مليار دولار عام 1991 حيث انعكس ذلك على مستوى الحياة العامة، وانخفضت مستويات المعيشة للأسر العراقية بشكل عام، ووفقا لتقارير منظمة الغذاء والزراعة الدولية فإن ثلثي سكان العراق انخفضت مستويات المعيشة لديهم بشكل كبير إلى جانب ارتفاع كبير لأسعار سلع الاستهلاك، وانهيار القدرة الشرائية للدخل الفردي، وتدني المداخيل الشهرية الحقيقية للمواطن العراقي، وبهذا فإن العقوبات الدولية على الاقتصاد أفضت إلى تراجع النمو الاقتصادي لما يقارب أربعة أعوام، وهو ما يعني تراجع التنمية الاقتصادية للعراق ما بين 3-4 عقود من الزمن.[2]

امتدت آثار حرب الخليج الثانية لتشمل الجانب الاجتماعي فحسب بعض الدراسات أشارت إلى أن العراق أصبح مركزا للفقر البطالة والدعارة، وخطف الاطفال، والاتجار بالأعضاء، كذلك ارتفاع لنسبة البطالة إلى أكثر من 50% بين الشباب.[3]

كما أن استخدام قوات التحالف لمادة اليورانيوم المنضب أدى إلى ارتفاع نسبة التشوهات الخلقية للولادات، وارتفاع نسبة السرطان[4]، وعلى العموم فقد كانت نتائج القصف المكثف على المواقع والمختبرات النووية بعد حرب الخليج الثانية، والمبررات التي تذرع بها

[1] الامم المتحدة، العراق سدد 52.4 مليار دولار، تعويضات عن غزو الكويت، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/05 على الساعة 11:30، الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net // : Http.

[2] على حنوش، العراق مشكلات الحضر وخيارات المستقبل، ط1، دار الكنوز الادبية، بيروت، لبنان، 2000م، ص158.

[3] أمال عبد الحميد، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحروب على العراق للفترة من 1980، 2015م، مجلة العلوم البيئية، مج45، ج2، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2019، ص384.

[4] عقيل يوسف شهدان، الاحتلال العراقي للكويت في الصحافة العربية (1990-1991)، ج26، عدد4، مجلة القدسية، للعلوم الانسانية، د.م.ن، 2023، ص229.

المهاجمون قد وضعت العراق في موضع مقارب لحادث تشيرنوبل من حيث القوة التدميرية للمواد النووية غير المخصبة مما ألحق أضرارا كبيرة.[1]

وبخصوص قضية الحدود فقد شكلت لجنة دولية عهد إليها بترسيم الحدود بين العراق والكويت، وحرصت اللجنة على التطبيق التقني لخط الحدود كما كان محددا في اتفاقية عام 1963، ووافق مجلس الأمن على القرار النهائي في ماي 1993، فقبلت به الكويت فور صدوره، ومع موافقة الطرف العراقي لكن بتحفظ.[2]

وخلاصة القول فإنه تم خروج القوات العراقية من الكويت مدمرة كليا، مع إحكام الولايات المتحدة الامريكية حصارها الاقتصادي على العراق لمدة قاربت 13 عاما، ودمرت بنيته التحتية، وتفعيل قرار مجلس الامن، النفط مقابل الغذاء.

2- الكويت:

باعتبار أن الكويت هي مسرح الغزو، وكانت أراضيها مسرحا لجانب أو لجزء كبير من معركة عاصفة الصحراء لذلك كانت الكويت أكثر دول المنطقة تضررا على كل المستويات العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية، فالأشهر السبعة للاحتلال كانت لها تداعيات كبيرة على المستوى السياسي، الاقتصادي، وحتى الاجتماعي.

والجدير بالذكر، هذا الغزو جعل الحكومة الكويتية تتعهد بضرورة العودة إلى العمل وفق دستور 1963، حيث أعلن أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح إجراء انتخابات مجلس الأمة، وحدد لها تاريخ أكتوبر 1992 لتعود الديمقراطية كاملة للكويت، وتم ذلك بالفعل عند عودة الحكم الشرعي الممثل بأسرة إلى آل الصباح إلى البلاد.[3]

[1] علي حنوش، المرجع السابق، ص183.

[2] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص391.

[3] غانم سلطان، المرجع السابق، ص91.

ونتيجة للغزو كان لا بد على الكويت أن أيكون جهازها العسكري قويا، ولهذا قامت بعقد عدة اتفاقيات أمنية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا، ودول أخرى، وتقضي هذه الاتفاقيات الأمنية على مساعدة الكويت ورفع كفاءة جيشها وعمل التمرينات والتدريبات المشتركة بين الجيش الكويتي وجيوش هذه الدول، ومساعدة الكويت عند تعرضها لأي خطر خارجي، والشيء اللافت للانتباه هو أن هذه الاتفاقيات تقضي بعدم التواجد العسكري لجيوش هذه الدول على أرض الكويت.[1]

والحقيقة أن هذه الحرب خلفت خسائر في الجانب الاقتصادي للكويت، فقد قام النظام العراقي بنهب كامل للكويت فكل المخزونات العامة والخاصة، وكذلك ممتلكات الخواص أخذها الجيش العراقي[2]، ورغم أن العراق لم يستطع وضع يده على ودائع الكويتيين الهائلة لأنها جمدت في الساعات الأولى من الغزو لكن استطاعت قوافل عراقية نقل ما يوازي ثلاثة بلايين دولار من العملات الأجنبية، وبليون دولار من الذهب الذي سرق من البنك المركزي، والعديد من المؤسسات المالية في الكويت.[3]

كما نتج عن هذه الحرب توقف إنتاج النفط في الكويت، ومنه توقف عمليات التصدير لفترة طويلة، مما أثر هذا التوقف على السوق النفطية، وارتفاع أسعار البترول في العالم، وإثر توقف عائدات النفط على الاقتصاد الكويتي الذي سيستنزف أرصدة الكويت المالية من أموالها المستثمرة في الخارج.[4]

كما لحقت أضرار كبيرة بالمؤسسات العلمية، فالقوات العراقية استولت على المعدات والأجهزة العلمية، والكتب والمخطوطات إضافة إلى نسف المباني والمجمعات السكنية[5]، وتشير بعض التقارير أن جامعة الكويت تعرضت لعمليات نقل منظمة للمعامل ومعدات

[1] نفسه، ص91.

[2] هنري لورانس، المرجع السابق، ص548.

[3] بيار سالينجر، المفكرة المذكرة المخفية لحرب الخليج، المصدر السابق، ص102.

[4] غانم سلطان، المرجع السابق، ص92.

[5] جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، مج5، ص459.

الأبحاث، وأجهزة التدريس كما نقل النظام العراقي محتويات المكتبات العامة والمتاحف، وألحق الاحتلال العراقي أضرارا بالمؤسسات الاعلامية.[1]

ويمكن القول أن أكثر الأضرار لحقت بركيزة الاقتصاد الكويتي وهو البترول حيث عمدت السلطات العراقية على إشعال حرائق في حوالي 600 بئر للإنتاج ربما استوجب اطفاؤها جميعا سنتين، كما تم تدمير منشآت التكرير والتحميل في الأحمدي[2]، وأكثر من ذلك فقد أقدم النظام العراقي على ضخ الأطنان من البترول الخام في مياه الخليج مما دمر البيئة البحرية وأما الحرائق المشتعلة في حقول البترول فأدت إلى تصاعد الأدخنة والغازات السامة الي نتج عنها تأثيرات على مناخ الكويت، وأضرار على صحة الانسان.[3]

وكما قلنا سابقا فحرائق آبار النفط أدت إلى تدمير البيئة البحرية والبرية، وتلويث الهواء، ووصلت تأثيرات الحرائق إلى الهند شرقا وأوروبا غربا وقد ذكر الكثير من الخبراء الذين أوفدتهم الأمم المتحدة إلى الكويت بأن خرابا بيئيا حل بها جراء الحرائق سيؤثر بلا شك على الانسان والبيئة الطبيعية.[4]

والجدير بالقول أن حرب الخليج الثانية أثرت على الحياة الاجتماعية تأثيرا كبيرا وهذا ما تؤكده الوثائق العراقية التي حصل عليها الكويتيون بعد انسحاب القوات العراقية من بلادهم التي تعكس الممارسات القمعية للنظام العراقي، ومن الأمثلة على ذلك عمليات القبض اليومي والتفتيش واستخدام التعذيب في استجواب المدنيين المعتقليين، إضافة إلى تعرض المواطنين الكويتيين إلى مواقف الإذلال مثل القرار الخاص بحلق اللحى كما أن في حال إعدام الضحايا كانت جثتهم تلقى في الشوارع، وأمام بيوتهم، كما أن الموت كان مصير كثير

[1] عبد الله يوسف الغنيم، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ط2، مركز البحوث والدراسات الكويت، 1994ص135.

[2] مروان اسكندر، غيوم فوق الكويت، تر، محمود زايد، ط1، شركة مطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1991،ص225.

[3] عبد الله يوسف الغنيم، المرجع السابق، ص136.

[4] غانم سلطان، المرجع السابق، ص ص97،98.

من المعتقلين[1]، وفي فترة الاحتلال تعرضت الكثير من النساء الكويتيات إلى الاغتصاب في البيوت والمستشفيات، وهذا حسب التقارير الموثقة التي سجلت.[2]

لقد كان للغزو آثار السلبية على نفسية الأطفال الكويتين من حيث اضطراب حياتهم الدراسية، واضطراب السلوك الاجتماعي من حيث التواصل مع الآخرين، والميل إلى العزلة، وظهور سلوكات عدوانية كالميل إلى العنف والتشاجر ونقص الثقة في الآخر.[3]

ولعل أهم القضايا التي عانى منها الكويتيون خلال الأزمة هي قضية الأسرى الكويتيين في السجون العراقية، إذ قامت القوات العراقية بأسر ما يقارب 625 كويتيا للضغط على الكويت من أجل الحصول على بعض التنازلات، وقد سعت الكويت جاهدة لإطلاق سراحهم.[4]

يمكن القول أن الغزو العراقي للكويت حطم الدولة على كل الأصعدة اقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا، وإعادة الإعمار تتطلب وقتا طويلا وأمولا ضخمة.

ثانيا: التداعيات الدولية

شغلت أزمة الخليج الثانية (1990-1991) النظام الدولي، وكان الموضوع الأول على مستوى جدول أعماله، وأكثر القضايا المدروسة على أجهزة الامم المتحدة، وقد شكلت صدمة عالمية كان لها نتائج دولية بالغة العمق والتأثير، حيث حركت الازمة بعض الأفكار والميول الجديدة خاصة دوليا.

لقد انعكست أزمة الخليج الثانية على الجانب العسكري، فالحشود الكبيرة بمنطقة الخليج جعلت سرعة إيقاع المعارك وأدائها العنيف من أكثر الحروب غرابة، وبدت الولايات المتحدة

[1] عبد الله يوسف الغنيم، المرجع السابق، ص ص 128-129.

[2] جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، مج5، ص461.

[3] مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص ص 596-597.

[4] غانم سلطان، المرجع السابق، ص ص 100-101.

الأمريكية أكبر الفائزين في بداية الأزمة فقد حصلت على ما كانت تنشده باستمرار وهو حضورها العسكري بالخليج لحماية الإنتاج النفطي.[1]

وبعد انتصارها على الاتحاد السوفييتي يمكنها أن تبدو القوة العظمى الوحيدة لكن الأزمة كشفت عن ضعفها الاقتصادي، فقد كانت تملك القدرة التقنية حيث أرسلت تجاوز 200 ألف رجل في ظرف شهرين، واستعانت ماليا بالدول النفطية التي استخدمت من أجل ذلك جزءا كبيرا من الأرباح المتأتية من تضاعف أسعار النفط، كذلك طلبت المساعدة من كبرى الدول الصناعية كألمانيا واليابان، وحتى الاتحاد السوفييتي الذي أدى به ضعفه إلى أن يرى في منظمة الامم المتحدة وسيلة للحفاظ على دوره السياسي والحد من دور الولايات المتحدة الامريكية.[2]

وقد حددت الادارة الأمريكية طرفي المواجهة في الخليج بأنهما العدوان العراقي من ناحية والمجتمع الدولي من ناحية أخرى، ولهذا تشارك جهدا جماعيا يشغل غالبية الدول الأعضاء في الامم المتحدة من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وبرر الرئيس الامريكي جورج بوش إرسال القوات الامريكية إلى الخليج بسبب التواجد العراقي بالكويت حيث يهدد مباشرة الدول المجاورة والمصالح الحيوية لأمريكا في منطقة الخليج.[3]

والملفت للانتباه أن التواجد الامريكي بمنطقة الخليج له أهداف عسكرية فقد عبر وزير الدفاع الأمريكي تشيني بأن أهداف بلده في حرب الخليج هو إزالة قدرات العراق العسكرية الهجومية، وأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها والصواريخ متوسطة أو طويلة المدى، وذلك من أجل ضرورة استفادة الاستقرار والامن في المنطقة.[4]

[1] هنري لورانس، المرجع السابق، ص586.

[2] نفسه، ص587.

[3] نورمان شوارتزكوف، المصدر السابق، ص30.

[4] نفسه، ص35.

وقد أعطت حرب الخليج على المستوى العسكري نتائج مهمة وهي تفوق التكنولوجيا العسكرية الأمريكية خاصة تكنولوجيا طائرة ستليت (الشبح)، إضافة إلى الحاجة إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي وهي القدرة على الدفاع عند الحاجة إلى الحاجة ضد الصواريخ البالستية والتي تعتبر ضرورية بصورة مطلقة، كما بينت على الاستعداد الأمريكي من أجل الانفاق على برامج الابحاث العلمية والتطوير التي ستقوم بهما وزارة الدفاع[1]، يمكن القول أن الولايات المتحدة الامريكية حققت النجاح العسكري بالخليج بصناعة عسكرية قوية ومنه السيطرة العسكرية على العالم.

من جهة أخرى تحملت الولايات المتحدة الامريكية العبء الأمني في الدفاع عن منطقة الخليج حماية لمصالحها، فحسب الادارة الأمريكية التي ذكرت أن شبه الجزيرة العربية في جوار خطر، وأنها تواجه المخاطر على سيادتها واستقرارها، ولهذا سعت إلى وضع تدابير أمنية تضمن مصالح دول الخليج ومصالحها، منها بيع الأسلحة لدول هذه المنطقة على نطاق واسع، والحفاظ على وجود بحري معزز في الخليج، وربما هدفت أمريكا من وراء ذلك الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج، وبقاء واستمرار التفوق العسكري النوعي لإسرائيل.[2]

استفادت الولايات المتحدة الامريكية من حرب الخليج الثانية من خلال عقد صفقات لبيع السلاح، ومثال على ذلك طلب المملكة العربية السعودية شراء أسلحة بعشرين بليون دولار، [3]كذلك وقعت الكويت في شهر سبتمبر 1991 اتفاقية للتعاون العسكري حيث قدمت تسهيلات للقوات الأمريكية وإجراء مناورات مشتركة، وحتى دول مثل بريطانيا وفرنسا وقعت مع الكويت اتفاقيات لشراء الدبابات والطائرات وغيرها.[4]

[1] نفسه، ص39.

[2] محمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، اتحاد الكتاب العرب، د.م.ن، 1999، ص64.

[3] مروان اسكندر، المرجع السابق، ص206.

[4] نورمان شوارتز كوف، المصدرالسابق، ص64.

كما أفرزت حرب الخليج الثانية إعادة هيكلة جذرية لعلاقات القوة العالمية حيث سحب الاتحاد السوفييتي مظاهر القوة من الساحة الدولية وبالتالي من المنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية حول السيطرة والنفوذ، ومنه تحول النظام الدولي بعيدا عن القطبية الثنائية واقترابه من قطبية واحدة يعني قوة عظمى وحيدة وهي الولايات المتحدة الامريكية.[1]

مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي تنازل الاتحاد السوفييتي عن موقعه الدولي كدولة عملاقة وصار يجاري الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها شرق أوسطية إلى حد بعيد، ولقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة القائدة في عالم اليوم.[2]

يشير أغلب المفكرين أن حرب الخليج الثابتة أحيت حس التهديد لدى مؤسسة الحكم الأمريكية خاصة بعد زوال الاتحاد السوفييتي، وتفكك جمهورياته، وظهور مصدر آخر يهدد المصالح الأمريكية، تمثل في القوى الاقليمية المنشقة أو الرغبة في تغيير الأوضاع الاقليمية والعالمية بالقوة، وصار مصدر تهديد الامن القومي الأمريكي، وبالتالي وجب على أمريكا أن تحافظ على قوتها العالمية، وتقود النظام العالمي بعد الحرب الباردة، ومنه قيادة العالم، فنجاحها العسكري في حرب الخليج ضاعف ثقة دول العالم الثالث وحتى حلفائها الغربيين حيث رأوا فيها قائد النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة.[3]

منذ اللحظة الأولى للغزو العراقي للكويت سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك بجدية لمواجهة الأزمة، فمعروف أن السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ارتكزت على المحافظة على مصالحها البترولية ضمانا لتدفق النفط لها ولحلفائها بالسعر الذي يناسب الاقتصاد الأمريكي، ولا ننسى حماية اسرائيل وضمان أمنها لأنها وجدت لتكون خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية.[4]

---

[1] مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص666.

[2] محمد فاضل الجمالي، المصدر السابق، ص145.

[3] مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص ص 667-668.

[4] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، تق، محمد المجذوب، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، لبنان، 2000، ص309.

لقد عبر الرئيس الامريكي جورج بوش منذ الغزو العراقي للكويت عن قلقه لتهديد مصالح أمريكا النفطية في المنطقة، فالعراق يسيطر على 200 مليار برميل وهو مجموع نفط العراق والكويت معا أي حوالي 20% من نفط الخليج.

ومنه التحكم بأسعاره وانتاجه وربما السيطرة في المستقبل على نفط السعودية ودول الخليج، وهذا الأمر يشكل خطرا لأمريكا في المنطقة.[1]

يمكن القول أن حرب الخليج الثانية أمكنت الولايات المتحددة الامريكية من السيطرة على الدول النفطية بالخليج بفضل أساطيلها المتركزة في الخليج، واستطاعت التحكم في النفط العراقي من خلال الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، ومنعه من انتاج النفط وتصديره، كذلك ساهمت الحرب في إشراف الولايات المتحدة على طرق نقل النفط في الخليج والبحر الأحمر، وقد استطاعت أمريكا من التحكم في انتاج النفط وأسعاره وحتى في حجم توزيعه عالميا، ومنه تستطيع تأمين حاجاتها النفطية بأسعار زخيصة، ومن جهة أخرى تطوير صناعاتها البتروكيمياوية التي ستنافس الصناعات الاوروبية واليابانية.[2]

ترتب عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الخليج تحقيق أرباح طائلة، ومنع الدول العربية من السيطرة على ثروة النفط، فبعد حرب الخليج أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة التي تحمي المنشآت النفطية الخليجية، بل وباتت هي وليست الأوبك تتحكم في مصير النفط انتاجا وتسعيرا وتسويقا.[3]

استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب عن طريق حصولها على عقود ذات قيمة كبيرة في مشاريع إعادة إعمار الكويت كما فات بعقد تجديد أسطول شركة الطيران السعودية

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص310.

[2] نفسه، ص321.

[3] نفسه، ص ص 321، 322.

قدرت تكاليفه بما يصل إلى نحو ستة بلايين دولار، وهذا ما سيسهم في انعاش الاقتصاد الأمريكي.[1]

كان من أخطر نتائج أزمة الخليج الثانية قرار مجلس الأمن رقم 661 الذي يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، فالخطير في القرار أنه أوقف صادرات العراق ذلك خنق العراق اقتصاديا وإضعاف قوته العسكرية، والسياسية، والاقتصادية نتيجة الحصار الدولي الذي فرض عليه.[2]

على صعيد آخر بينت حرب الخليج الثانية التفوق الأمريكي دوليا من خلال تحكمها في أجهزة الأمم المتحدة، فقرارات مجلس الأمن ضد العراق وضحت هيمنة السياسة الأمريكية على مجريات الأحداث وتعتبر قرارات مجلس الأمن التي تخص العراق نواة النظام دولي الجديد لا تكون للدول فيه صلاحيات سيادية مطلقة بل تخضع لسيطرة الدول الكبرى، فحسابات أمريكا إجهاض أي دولة ناشئة وخاصة في منطقة الشرق الاوسط[3]، فأمريكا من أجل مصالحها تحرك العالم باسم الشرعية الدولية.

من جهة أخرى ساهمت حرب الخليج الثانية في ضغط أمريكا على الأطراف العربية المشاركة في مشاريع السلام الأمريكية عبر مؤتمر مدريد 1991 من أجل تطبيع الأوضاع في الشرق الاوسط حماية لمصالحها ومصالح اسرائيل.[4]

وخلاصة القول نستطيع القول أن هذه الحرب أنتجت عالما جديدا سياسيا، اقتصاديا وعسكريا ترأسه الولايات التحدة الامريكية مسيطرة من خلاله على الشرق الاوسط وعلى نفط الخليج، بل والعالم كله.

[1] مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص688.

[2] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص406.

[3] أحمد محمد كمال، المرجع السابق، ص174.

[4] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص325.

خاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة " الغزو العراقي للكويت الظروف والتداعيات (1990-1991) إلى نتائج متعددة لعل أبرزها:

- استناد العراق لمحاولة ضمه الكويت خلال العهد الملكي والجمهوري إلى قضايا تاريخية ترجع إلى الوجود العثماني.
- تأزم العلاقات بين العراق والكويت بدأ منذ تأسيس العراق الحديث على يد يرطانيا هذه الاخيرة التي كان لها دور كبير في تأجيج الصراع بين الدولتين.
- اكتشاف البترول في الكويت هو أحد أسباب الصراع بين العراق والكويت.
- محاولة العراق إيجاد منفذ بحري لها على الخليج هو أحد أسباب صراعها مع الكويت.
- تحول العراق في مطالبها من ضم الكويت إلى ترسيم الحدود معها.
- حدوث تغيرات عميقة في العراق مع وصول صدام حسين إلى حكم العراق أهمها دخوله في حرب طويلة مع إيران كلفت العراق خسائر كبيرة.
- الانهيار الاقتصادي في العراق بعد نهاية حرب الخليج الأولى يعتبر أحد أسباب لجوء العراق إلى غزو الكويت.
- يعتبر الغزو العراقي للكويت سابقة في المنطقة العربية.
- امكانية احتواء آثار الغزو بواسطة الجامعة العربية خصوصا مقترحات مصر لكنها اصطدمت بتعنت الجانب العراقي.
- ازدواجية الموقف الأمريكي من الغزو العراقي من رد فعل محايد ولا يريد التدخل في الشؤون العربية إلى موقف متشدد مستخدما مجلس الأمن في اصدار قراراته ضد العراق.
- قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على دول العالم من خلال مشاركة دول كثيرة ماليا وعسكريا لضرب العراق.
- عدم وجود محاولات جديدة لإنهاء الأزمة خاصة من الدول الكبرى ومن بعض الدول العربية كالسعودية.
- استخدام التقنية العسكرية الحديثة ونجاحها الباهر في إخراج العراق من الكويت.

- كشفت حرب الخليج الثانية عن بوادر النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.
- كان للغزو انعكاسات سلبية مباشرة على العراق دولة، مؤسسات ومجتمع تمثلت في تحطيم البنى الاقتصادية، وتدمير الاقتصاد العراقي وهو ما ينعكس مباشرة على تردي الأوضاع الاجتماعية والصحية حيث توفى مليون طفل عراقي حسب احصائيات التقارير الدولية المحايدة يضاف إلى ذلك أخطار اليورانيوم المستخدم في الغزو.
- كان من تداعيات الغزو وضع العراق تحت حصار اقتصادي خانق.
- النفط مقابل الغذاء رغبة من الولايات المتحدة الامريكية في إضعاف العراق اقتصاديا وعسكريا، مراقبة ميزانية التسليح.
- سمحت حرب الخليج الثانية بالتواجد الغربي والامريكي خاصة في منطقة الخليج.
- عدم تحكم العرب في ثرواتهم خاصة النفط.
- تحول الكويت من دولة حققت نهضة اقتصادية قبل الغزو إلى دولة محطة اقتصاديا.
- ازدياد التسلح لدى دول الخليج لمواجهة أي نزاعات مستقبلية.
- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم عسكريا واقتصاديا.
- غيرت حرب الخليج الثانية موازين القوى العالمية.
- خنق العراق وتدمير ترسانته العسكرية وراء تفككه داخليا وهو أمر مدبر من الولايات المتحددة الأمريكية لغزوه في المستقبل، وكان لها ذلك في عام 2003.
- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الخليج والتحكم في أسعاره.
- فضح الغزو ازدواجية هيئة الأمم المتحدة ممثلة في الجمعية العامة ومجلس الامن هذا الأخير ومنذ ولادته في 1945 إلى يومنا هذا 2024 لم ينشط حيث أصدر القرارات كما وكيفا حيث أصدر 13 قرارا في مدة ثمانية أشهر ما بين 2 أوت 1990 مارس 1991 خاصة القرار 668 الذي يسمح للأمم المتحدة باستخدام القوة ضد دولة عضوة، مع العلم أن هذه القرارات صدرت كلها تحت البند السابع، إلزامية تنفيذ هذه القرارات،

في الوقت الذي يستمر فيما مجلس الأمن بالتماطل وتارة بالصمت أمام جرائم الكيان الصهيوني.

ويمكننا القول بأن غزو العراق للكويت أو حرب الخليج، لم تكن الازمة الاولى في المنطقة ونعتقد أنها لن تكون الاخيرة ونحن نتكلم عن منطقة هي أكثر مناطق العالم حيوية كونها تحتوي على ثلثي احتياط النفط العالمي يضاف إلى ذلك وجود الحليف التقليدي والاستراتيجي للو.م.أ وللغرب عموما لذلك نقول أن هذه المنطقة كانت ولا زالت وستبقى غير مستقرة صانعة للتوترات والأزمات الدولية.

الملاحق:

اللحق رقم 01: الاتفاقية الانجلو عثمانية والحدود الكويتية العراقية لعام 1913، القسم الخاص بالكويت

١ – لم تكن الكويت خاضعة للسلطات العثمانية خضوعاً فعلياً ، وذلك استناداً على تقارير الرحالة الأوربيين الذين أبرزوا تلك الحقيقة ، ومن بينها تقرير لويس بلي الذي رفعه إلى حكومة بومباي عام ١٨٦٦ م .

٢ – طالب المفاوض البريطاني أن توافق الدولة العثمانية على الإبقاء على الوضع الراهن في الإمارة ، وأن تقوم بسحب حامياتها العسكرية من مقاطعات الكويت الشمالية وتعترف بتبعية جزيرتي وربة وبوبيان للكويت .

٣ – أن تمتنع الدولة العثمانية عن التدخل في شؤون الإمارة ومنها الشؤون المتعلقة بوراثة الحكم .

اتسمت مواقف المفاوضين العثمانيين بقدر كبير من الارتباك ، بل والتناقض ، فبينما كانوا يتمسكون بتبعية الكويت للدولة العثمانية كانوا يصرون في الوقت نفسه على تقليص حدود الإمارة ، كما أن ما أبدوه من استعداد للاعتراف بجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع شيخ الكويت كان يلغي من الناحية الواقعية أية تبعية كويتية للدولة العثمانية . على أي الأحوال فقد انتهت تلك المباحثات الطويلة بالتوقيع في يوم ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ م بالأحرف الأولى على اتفاقية الخليج وقعها عن الجانب العثماني إبراهيم حقي باشا وزير الخارجية ، وعن الجانب البريطاني السير ادوارد جراي وزير الخارجية أيضا . وتجدر الإشارة فيما يلي إلى أن أهم المواد التي جاءت في هذه الاتفاقية متصلة بالكويت بقصد إخضاعها للدراسة الموضوعية .

وتنقسم الاتفاقية إلى خمسة أقسام ، انصب القسم الأول منها على الكويت ، وقد تألف هذا القسم من عشر مواد يمكن استعراضها على النحوالتالي[١١] :

المادة الأولى : مقاطعة الكويت كما هي محدودة في المادتين ٥ ، ٧ من هذه الاتفاقية تشكل قضاءاً مستقلاً في الإمبراطورية العثمانية .

المادة الثانية : لشيخ الكويت أن يرفع كما كان يفعل في الماضي العلم العثماني بالإضافة إلى كلمة (الكويت) تكتب على أحد أركان العلم إذا أراد ذلك وله أن يمارس إدارة مستقلة في المنطقة الإقليمية المحدودة بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية وتمتنع الحكومة الإمبراطورية العثمانية عن أي تدخل في شؤون الكويت بما في ذلك مسألة الوراثة وعن أي عمل إداري آخر ، وكذلك أي احتلال أو عمل عسكري في المقاطعات التي تنتمي إلى الكويت .

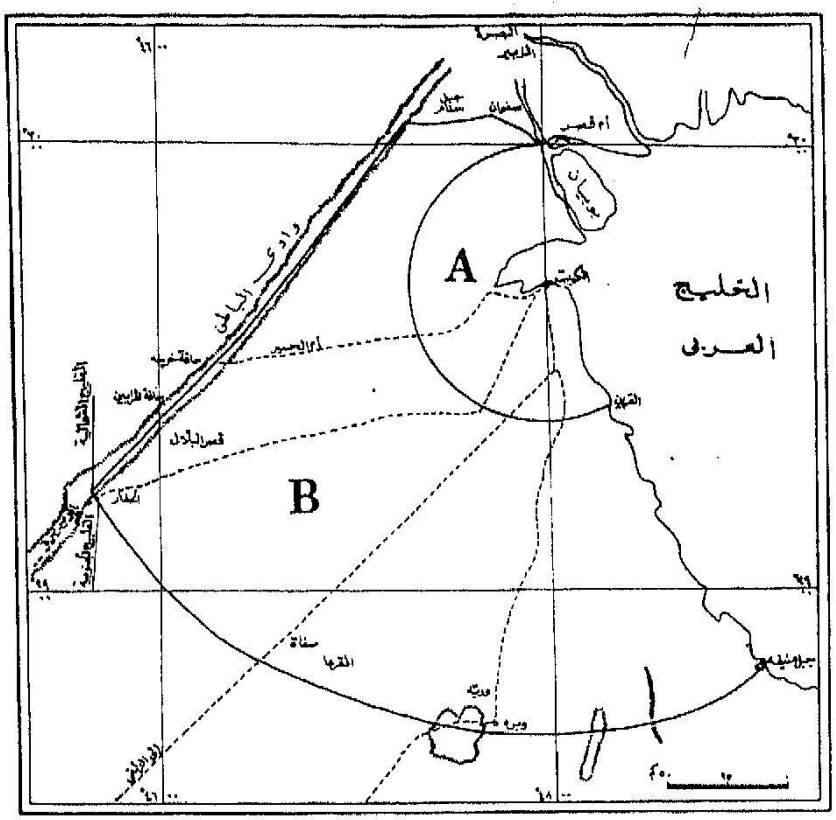

خريطة الكويت الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣ - المنطقة A التى يمارس الشيخ لكويت الاستقلال الذاتى الكامل فيها وتتبعها جزر وربة ، وبوبيان ، ومسكان وفيلكا ، وأم المرادم ، وعوها ، وكبر ، قاروه ، والمقطعة مع الجزيرات والمياه الاقليمية الملاصقة (المادة الخامسة من الاتفاقية) .

المنطقة B وتدخل فيها المناطق التى تعيش فيها القبائل التى تنص المادة السادسة من الاتفاقية على اعتبارها تابعة لشيخ الكويت ، الذى يستوفى منها العشور والمنح الادارية .. ولاتباشر الحكومة الامبراطورية العثمانية فى هذه المنطقة أى عمل إدارى بدون علم ودراية شيخ الكويت ، كما تمتنع عن اقامة حامية عسكرية أو القيام بعمل عسكرى مهما كان نوعه . إلخ وقد حددت حدود هذه المنطقة فى المادة السابعة من الاتفاقية .

(صورت عن وزارة الخارجية البريطانية) .

- ٢٥٧ -

المادة الثالثة : تعتبر الحكومة الإمبراطورية العثمانية بحيوية الاتفاقيات التي عقدها سابقا شيخ الكويت مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمؤرخة في ٢٣ يناير ١٨٩٩ م وفي ٢٤ مايو ١٩٠٠ م و ٢٨ فبراير ١٩٠٤ م بنصوصها الملحقة (ملحق : ١ - ٢ - ٣) بهذه الاتفاقية . وكذلك تعترف بسريان امتيازات الأرض الممنوحة من الشيخ المذكور لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وللرعايا البريطانيين وحيوية المطالب المنطوية في المذكرة المرسلة بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩١١ من السكرتير الأول لصاحب الجلالة للشؤون الخارجية إلى سفير صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان في لندن (كالنص الملحق بالاتفاقية - ملحق ٤) .

المادة الرابعة : لغرض تأكيد التفاهم بين الحكومتين التي عقد من قبل والخاص بتبادل التأكيدات المؤرخة في ٦ سبتمبر ١٩٠١ م بين سفارة صاحب الجلالة البريطانية في الآستانة ووزارة الخارجية الإمبراطورية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعلن بأنه طالما لايحدث أي تغيير من الحكومة الإمبراطورية العثمانية في الوضع القائم في الكويت كما هو محدد بهذه الاتفاقية فإنها لن تغير من طبيعة علاقاتها مع حكومة الكويت ولن تعمل على إنشاء محمية وإن الحكومة الإمبراطورية العثمانية لتأخذ مذكرة بهذا الإعلان .

المادة الخامسة : استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته في المقاطعات المحددة والتي تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت ومحور الزبير في الحد الشمالي والقرين في الحد الجنوبي وهذا الخط مشار إليه باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم ٥) وجزائر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروه وأم المرادم ، بالإضافة إلى الجزائر المجاورة والمياه التي تحتويها هذه المنطقة .

المادة السادسة : القبائل التي تقع داخل الحدود المتفق عليها في المادة التالية يعترف بها على أنها داخلة في تبعية شيخ الكويت الذي يقوم بتحصيل الزكاة كما كان يفعل ذلك في الماضي وله أن يمارس الحقوق الإدارية التي يتمتع بها بصفته قائمقاماً عثمانيا ، ولا يجوز للحكومة الإمبراطورية العثمانية أن تمارس في هذه المناطق أي عمل إداري منفرد عن شيخ الكويت ، وأن تمتنع عن إقامة حاميات أو القيام

بأي عمل عسكري مهما كان نوعه دون التفاهم قبلاً مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

: حدود المقاطعة المشار إليها في المادة السابقة تحدد كالآتي : (خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب محور الزبير في الشمال الغربي ويعتبر تماماً جنوب أم قصر وسفوان وحبل سنام وتمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها وعند الوصول إلى الباطن تتبعها حتى الجنوب الغربي ثم تستدير لحوالجنوب الشرقي حتى تصل إلى البحر بالقرب من حبل منيفة ، وهذا الخط مشار إليه باللون الأخضر في الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية) . (ملحق رقم ٥) .

: في حالة موافقة الحكومة الإمبراطورية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على امتداد خط حديد بغداد – البصرة إلى البحر واعتبار الكويت نهاية لذلك الخط أو أي نهاية له تدخل في المقاطعة المستقلة ، تتفق الحكومتان على اتخاذ الإجراءات فيما يختص بحماية الخط المنشأ وكذلك تأسيس مكاتب الجمارك والمستودعات التجارية وأي مؤسسات أخرى ترتبط بوجود ذلك الخط ..

سيتمتع شيخ الكويت بحرية تامة في ممارسة حقوقه في ممتلكاته الخاصة التي يمتلكها في ولاية البصرة على أن تكون ممارسته لهذه الحقوق الخاصة بممتلكاته طبقا للقانون العثماني ، وهذه الممتلكات (غير المنقولة) تخضع للضرائب والقواعد الخاصة بحفظها وتمويلها وقضائها المقررة بالقوانين العثمانية .

: مجرمو المقاطعات المجاورة لايمكن قبولهم في مقاطعة الكويت بل ينبغي طردهم عند وجودهم ، ومن المفهوم أن هذا الشرط لايمكن أن تستخدمه السلطات العثمانية كذريعة للتدخل في شؤون المقاطعات المجاورة .

يل تلك الاتفاقية يمكن أن نعرض للملاحظات التالية :

في المادة الأولى من تلك الاتفاقية من قريب أو بعيد إلى تبعية الكويت لولاية البصرة ، دثت المادة عن الكويت باعتبارها قضاءً مستقلاً في الإمبراطورية العثمانية .

اللرجع، محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص256–259.

الملحق الثاني: خريطة توضح موقع جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين.

ملحق رقم (٥)

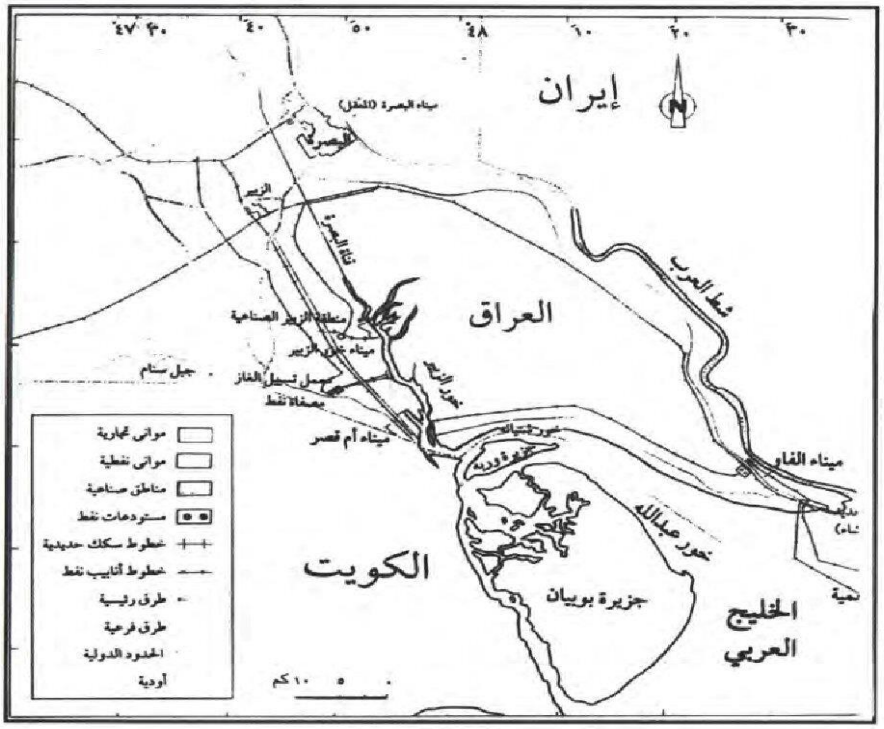

خريطة توضح موقع جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين.

المصدر: يعقوب يوسف الغنيم،الكويت تواجه الأطماع، الكويت، ١٩٩٨م، ص٩٣.

- 185 -

المرجع: فالح فهد الدوسري، المرجع السابق، ص185.

الملحق الثالث: نص القرار رقم 678 الصادر عن مجلس الامن ضد العراق

القرار الثاني عشر رقم(٦٧٨)/١٩٩٠

مجلس الامن

إذ يشير ويؤكد مجددا قراراته أرقام ٦٦٠و٦٦١و٦٦٢و٦٦٤و٦٦٥و٦٦٦و٦٦٧و٦٦٩و٦٧٠و٦٧٤ الصادرة عام ١٩٩٠مع ملاحظة أنه رغم كافة جهود الأمم المتحدة ترفض العراق الالتزام بتنفيذ القرار ٦٦٠ لعام ١٩٩٠ وللقرارات اللاحقة في هذا الشان والمشار اليها سابقا مما يعتبر امتهانا صارخا للمجلس ... وحرصا على أداء واجباته ومسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة الداعي للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتصميما على ضمان الامتثال الكامل لقراراته .. وبموجب ماينص عليه الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ – يطالب العراق بالامتثال تماما للقرار ٦٦٠ لعام ١٩٩٠ وكافة القرارات اللاحقة المتصلة به .. وفي الوقت الذي يحافظ فيه على كافة قراراته فإنه يقرر السماح باتاحة فرصة واحدة أخيرة للعراق تكون بمثابة فترة لإثبات النوايا للقيام بذلك.

٢ – يفوض للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت استخدام كافة الوسائل الضرورية لدعم وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ وكافة القرارات اللاحقة له والمتصلة به واستعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة اذ لم تنفذ العراق تنفيذا كاملا يوم ١٥ يناير ١٩٩١ أو قبل ذلك التاريخ ماورد في الفقرة الاولى المذكورة سابقا والقرارات السابق ذكرها.

٣ – يطالب كافة الدول تقديم الدعم المناسب للأجراءات التي تتخذ تنفيذا للفقرة الثانية من هذا القرار.

٤ – يطالب الدول المعنية بإحاطة المجلس علما بصفة منتظمة بمدى الاجراءات التي تتخذ لمتابعة تنفيذ الفقرتين الثانية والثالثة من هذا القرار.

٥ – يقرر استمرار متابعة هذا الموضوع.

المرجع: غانم سلطان المرجع السابق، ص128–129.

قائـــــــمة المصـــــــادر

والمـــــــــراجع

قائمة المصادر

أولا: المصادر

1. ابو غزالة عبد الحليم ، الحرب العراقية افيرانية(1980-1988)، د.ن، د.م.ن، 1993.
2. الجمالي محمد فاضل ، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.
3. سالينجر بيار أريك لوران، المفكرة الحقبة لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان ، 1991.
4. سالينجر يبار وإيريك لوران، حرب الخليج الملف السري، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1993.
5. شوارتز كوف نورمان، شوارتز كوف في الخليج (النص الكامل لمذكرات نورمان شوارتز كوف)، تر، حسام الدين كساب متولي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
6. غروبا تشوف ميخائيل، البيريسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم، ترجمة حمدي عبد الحق، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر 1988م.
7. كمال جمال، الأخطاء القاتلة شاهد عيان على يوميات حرب الخليج الثانية، ط1، شركة الاعلانات الشرقية، الكويت 1991.
8. هيكل محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط01، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.

المراجع:

1. اسكندر مروان، غيوم فوق الكويت، تر، محمود زايد، ط1، شركة مطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1991.
2. برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، تق، محمد المجذوب، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، لبنان، 2000.
3. برهوم محمود، ناقدة على أزمة الخليج- نفايا وحقائق، د.ن،د.م.ن، د.ت، ن،ص.

4. التميمي محمد تيسيير، حرب الخليج بين الاسباب والنتائج، ط1، الاهلية للنضر والتوزيع، عمان، الاردن،1993.
5. التيمومي الهادي، مفهوم الامبريالية من عصر الاستعمار العسكري إلى العولمة، ط1، دار محمد على الحامي، بيروت، 2004.
6. حسن إبراهيم محمد، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، ط1، مؤسسة الشراع العربي ، الكويت، 1996.
7. حسن حمدي ، غزو العراق للكويت الدين والهوية والاخرى، في تحليل الحرب والصراع، مطبعة بلوتو، 1999.
8. حقي توفيق سعد، النظام الدولي الجديد، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002 .
9. الحلبي محمد حمزى، صدام حسين حياته وعصره، ج1، د.ن، د. م.ن، د. ت. ن.
10. الحمد تركي، الغزو والأسباب الموضوعية والمبررات الايديولوجية، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1995.
11. حميدي جعفر عباس، إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، د.ن، د.م.ن، د.ت.ن.
12. حنوش علي، العراق مشكلات الحضر وخيارات المستقبل، ط1، دار الكنوز الادبية، بيروت، لبنان، 2000م.
13. خلفيوة علي عبد اللطيف، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، مركز البحوث والدراسات الكويتيةّ، 1992.
14. الدوسري فالح فهد، الازمات الكويتية العراقية (1922-1961)، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتيةّ، الكويت، 2013.
15. دوكاس مارثا، أزمة الكويت العلاقات الكويتية العراقية 1961- 1963، دار النهار للنشر، بيروت، 1973.
16. سلطان غانم، الغزو العراقي للكويت (قراءة موجزة في جوانب اشكالية الازمة)، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 1994.
17. طعمه خالد، الكامل في تاريخ الكويت، ط1، د.ن، الكويت،2017.[1]

18. طقوش محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015.
19. عبد الفتاح جلال، العمليات العسكرية لغزو الكويت، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 1990.
20. عبد القادر مصطفى والجديثي عبد اللطيف، سقوط التجزئة دراسة تاريخية عن عودة فضاء الكويت للعراق، بغدغد،1990.
21. عبيد نايف علي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002
22. عصاصة سامي ، هل انتهت حرب الخليج جدلية في تناقضات الأزمة ، مكتبة بيسان ، بيروت ، 1996
23. العنزي محمد نايف عوادي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة (1962–1973)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2001م.
24. العيدروس محمد حسن، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002.
25. الغنيم عبد الله يوسف وآخرون ، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ط2، مركز البحوث والدراسات الكويت، 1994.
26. الغنيم يعقوب يوسف ،دولة الكويت الأماكن والمعالم ، مركز البحوث والدراسات الكويت ، الكويت ، 2004 .
27. فتوح الخترس وآخرون، الكويت بين الصراعات الدولية وتوزناتها منذ منتصف القرن 19 إلى مطلع القرن 20مم، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1995
28. قاسم جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج4، دار الفكر العربي، دار الفكر العربي، القاهرة،2001.
29. قاسم جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج5، دار الفكر العربي، دار الفكر العربي، القاهرة،2001.
30. القحطاني عبد القادر حمود، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، 2008.

31. القصيبي غازي، أزمة الخليج محاولة للفهم، دار الساقي، لندن، 1991.
32. الكاتب محمد طارق، شط العرب وشط البحرة والتاريخ، ط1، د.ن، البصرة، 1971.
33. كمال أحمد محمد، إنفجار الخليج العراق المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.ن.
34. لورانس هنري، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، د.م.ن، د.ت.ن.
35. مبروك غضبان، المجتمع الدولي، الاصول والتطور والاشخاص، (منظور تحليلي تاريخي واقتصادي وسياسي وقانون)، قسم الاول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
36. مجموعة من الباحثين، الغزو العراقي للكويت (ندوة تاريخية) (المقدمات الوقائع– وردود الفعال– التراكمات)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
37. محررو مجلة التايم الأمريكية، ميخائيل غورباتشوف سيرة ذاتية مفصلة، تردار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، 1990
38. محمد حيدر جاسم، صدام حسين، د.ن، د.م.ن، د.ت.ن.
39. محمد المهني أحمد، الاطلس العراقي، ط9، دار الأطلس العراقي، 1994.
40. مسعد نيفين عبد المنعم، صنع قرار في غيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبان، 2001.
41. مشكور سالم، نزاعات الحدود في الخليج العربي معضلة السيادة الشرعية، ط1، مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1993.
42. الموعد محمد سعيد، أمن الممرات المائية العربية، اتحاد الكتاب العرب، د.م.ن، 1999.[1]
43. نافعة حسان، ردود الفعل الدولية، إزاء الغزو العراقي ببكويت، ط1، عالم المعرفة، الكويت، 1995.
44. ياغي إسماعيل احمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. الشبو محمد، العلاقات الكويتية – العراقية بين التعاون والصراع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2021.
2. عيسى ثائر يوسف، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية والدولية (1930–1991)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2009– 2010.

3. صالح خلف صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988–2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.
4. القصاص كريمة زهدي ، الاحتلال العراقي للكويت 1990–1991، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية الادب، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006.

المجلات:

1. بنادي محمد الطاهر ، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية ابان العهد الجمهوري (1958– 1963)، مجلة دفاتر المخبر، مجلد16، العدد 02، بسكرة، الجزائر، 2021.
2. سرور محمد السيد السيد ، الجذور التاريخية للأزمات الحدودية العراقية– الكويتية، مجلة كلية التربية، العدد 123، جامعة المنصورة، 2023.
3. السعيدي سعاد بردي ، السياسة الخارجية الكويتية من البقاء السياسي إلى التحرير، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع2، مج: 22، جامعة بور سعيد، أبريل 2021.
4. طاهر قحطان حسن ، تاريخ النزاع العراقي– الكويتي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، ع18، جامعة بابل.

5. عبد الحميد أمال ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحروب على العراق للفترة من 1980، 2015م ،مجلة العلوم البيئية، مج45، ج2، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2019.
6. عبيد مجدي علي ، المقدمات السياسية للغزو العراقي للكويت، مجلة السياسية الدولية، العدد 102، القاهرة، 1990.
7. الكردي خالد ممدوح ، قراءة في تاريخ الأزمات السياسية العراقية- الكويتية(1983-1991)، مجلة الحداثة، ع196/195، 2018.
8. يوسف شهدان عقيل ، الاحتلال العراقي للكويت في الصحافة العربية (1990-1991)، ج26، عدد4، مجلة القدسية، للعلوم الانسانية، د.م.ن، 2023.

الموسوعات

1. الزركلي خير الدين، الاعلام قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين، ج8، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،1998.
2. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1990.
3. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1990.
4. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج5، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1990.
5. مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، مجلد 16، ط2، الرياض،1999.
6. مطر فؤاد، موسوعة حرب الخليج اليوميات – الوثائق- الحقائق، ج2، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ومركز فؤاد مطر للإعلام والتوثيق، لندن، 1994.

المواقع الالكترونية:

1. http : // ALQABOS.COM
2. Http : // www.aljazeera.net
3. https://www.youtube.com/watch?v=3HIgFfYKS-M
4. WWW.ARCWIVESIVAQ.COM
5. WWW.moqatel.COM

فهرس

الموضوعات

اهداء .....

شكر وتقدير.....

الملخص .....

قائمة المختصرات .....

مقـدمة .....أ

الفصل التمهيدي: ظروف العراق والكويت قبيل الغزو 1

الفصل الأول: العلاقات العراقية الكويتية قبل الغزو 18

أولا:العلاقات العراقية الكويتية خلال العهد الملكي (1920- 1958) 19

ثانيا: العلاقات العراقية- الكويتية بين (1958-1988)..... 23

ثالثا: بوادر الأزمة بين العراق والكويت عام 1989. 30

الفصل الثاني: الغزو العراقي للكويت 34

أولا: أسباب الغزو العراقي 35

ثانيا: سير العمليات 40

ثالثا: المواقف الدولية 43

الفصل الثالث: التداعيات المحلية والدولية لحرب الخليج الثانية. 50

أولا: التداعيات في منطقة الشرق الاوسط..... 51

ثانيا: التداعيات الدولية 59

خاتمة..... 65

الملاحق: 69

قائـــــمة المصـــــادر والمـــــراجع..... 76

فهرس الموضوعات 84

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: حرب الخليج الثانية الظروف والتداعيات 1990 - الكويت

إعداد الطلبة:

1- بن طرشة صليحة رقم التسجيل: UN 280120 2318034083194

2- لعجال لمياء رقم التسجيل: UN 280120232306410081 9

القسم: التاريخ **الشعبة:** التخصص وطن عربي معاصر

إشراف: د. ناجي اسماعيل **الرتبة:** أستاذ محاضر

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):	رئيس فريق الاختصاص	رئيس القسم
	د/ لعمامرة خامسة	د/ أبو قرة فاتن عبد المالك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بن وهيبة طيبة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119830995036530009

الصادرة بتاريخ: 07 أوت 2019 عن دائرة: أولاد جلال

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والإسلامية قسم: التاريخ

تخصص: وطني عربي معاصر تحت رقم التسجيل: MN5501202318034083194

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه).

عنوانها: حرب الخليج الثانية (1990-1991) الأطروف والتداعيات.

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024-05-29م

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): لوجات لمياء

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119830995013320002

الصادرة بتاريخ: 6-8-2020 عن دائرة: المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والإسلامية قسم: التاريخ

تخصص: وطني عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 11V280120232306410048

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه).

عنوانها: حرب الخليج الثانية 1990-1991م
الظروف والتداعيات

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024-05-29

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الملخص:

إن صـــورة منطقة الخليج العربي بعد خروجها من الســيطرة العثمانية وتشــكل دولها بقيت صورة ذات طابع يسوده النزاع والصراع ، ومن أهم هذه النزاعات النزاع العراقي . الكويتي الذي كان من أكثر النزاعات تداعيا على المنطقة والعالم ، حيث نلخص أسباب الصـراع في أمرين هما مشـــكل الحدود والنفط ، ورغم هدوء العلاقات بين الدولتين إبان حرب الخليج الأولى (1980– 1988) ، ليرجع النزاع مرة أخرى بشـــكل غير متوقع حيث اجتاحت العراق دولة الكويت في 2 أوت 1990 ، وانتهى الإجتياح بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومعها تحالف دولي كبير حيث شُـــن هجوم عســـكري على العراق في 16 جانفي 1991 وأُجبر العراق بالقوة العسـكرية على الانسـحاب من الكويت فيما يدعى بعاصـفة الصـحراء ، وفي المقابل تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهدافها في فرض سـيطرتها على منابع النفط في الكويت والسعودية ، وتوسيع تواجدها العسكري بالمنطقة لحماية مصالحها .

الكلمات المفتاحية: العراق، الكويت، عاصفة الصحراء، النظام الدولي الجديد.

Abstract:

The image of the Arabian Gulf region after its liberation from Ottoman control and the formation of its states remained one characterized by conflict and strife. One of the most significant of these conflicts was the Iraqi-Kuwaiti dispute, which had substantial repercussions on both the region and the world. The causes of this conflict can be summarized in two main issues: border problems and oil. Despite the calm in relations between the two countries during the First Gulf War (1980-1988), the conflict resurfaced unexpectedly when Iraq invaded Kuwait on August 2, 1990. The invasion ended with the intervention of the United States and a large international coalition, launching a military attack on Iraq on January 16, 1991, forcing Iraq to withdraw from Kuwait through military action in what is known as Operation Desert Storm. Conversely, the United States managed to achieve its goals of asserting control over oil resources in Kuwait and Saudi Arabia, and expanding its military presence in the region to protect its interests.

Keywords: Iraq, Kuwait, Operation Desert Storm, New World Order.